الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٤٧**

الخميس، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سامورا ريباس (السلفادور).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٣٦ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/71/616)

مشروع القرار (A/71/L.13)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار A/71/L.13.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي خلال هذه المناقشة، وذلك في وقت لاحق من هذا اليوم.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء على تعاونها البنّاء في إعداد مشروع قرار هذا العام المعنون ”الحالة في أفغانستان“ (A/71/L.13). ومشروع القرار هذا يظل تعبيرا حيا عن الدعم لأفغانستان وشعبها من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة. ولأول مرة منذ سنوات، تمكّنا من ترشيد النص إلى حد كبير، وإعادة هيكلة بعض الفصول، وإضافة فصول أخرى. ولدينا الآن مشروع قرار يظهر العلاقات بين المجتمع الدولي وأفغانستان بطريقة أكثر إيجازا بل وشاملة.

إن الشاغل الأكبر المعرب عنه في مشروع القرار يشير إلى استمرار الحالة الأمنية الصعبة في أفغانستان. ونحن نأسف بشدة لخسارة عدد كبير من أرواح المدنيين جراء الأعمال الإرهابية الجبانة والقتال المتواصل. والهجوم الأخير على القنصلية الألمانية في مزار الشريف ليس سوى واحد من قائمة طويلة من الحوادث. فقلوبنا مع أولئك الذين لقوا حتفهم وجرحوا في ذلك الهجوم المروع. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الجزيل إلى شركائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

المساعدة الجريئة التي قدموها لصد المهاجمين الإرهابيين وحماية موظفينا. وفي هذا السياق، أود أن أرحب بنتائج مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي، الذي انعقد في وارسو، حيث تم التعهد بمساهمات هامة وبمزيد من التدريب لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية.

لقد عاد أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ أفغاني إلى أفغانستان من البلدان المجاورة خلال هذه السنة. وهذا يشكل تحديا كبيرا للحكومة الأفغانية والمجتمعات المحلية التي استقبلتهم. وفي هذا العام، أدخلنا على مشروع القرار فصلا جديدا بشأن اللاجئين من أجل تسليط الضوء على هذه المشكلة الإنسانية الهامة. وأود أن أثني على مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على تقديم المساعدة إلى اللاجئين العائدين، وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى كفالة أن تكون إعادة إدماج اللاجئين العائدين شأنا مستداما.

وفي الوقت نفسه، لا يزال العديدون من الأفغان يصلون إلى أوروبا – من الشباب والمواطنين المتعلمين الذين تمس الحاجة إليهم لإعادة بناء أفغانستان وتنميتها الاقتصادية. ووقف هذا الاتجاه وعكس مساره هما في مصلحتنا جميعا، وخاصة أفغانستان نفسها. ويتعين على الحكومة الأفغانية أن توفر لشعبها آفاقا للمستقبل في بلده. لذلك، نحن نشجع بقوة حكومة أفغانستان على إحراز المزيد من التقدم في خطتها للإصلاح. وفي المؤتمر المعني بأفغانستان، الذي انعقد في بروكسل خلال تشرين الأول/أكتوبر، أظهر المجتمع الدولي دعمه السياسي والمالي بطريقة لا مثيل لها. ويتوقف الأمر الآن على الحكومة الأفغانية للقيام بدورها.

ومن الأهمية القصوى بمكان تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية ومكافحة الفساد. وإننا نرحب بإنشاء المجلس الأعلى الوطني المعني بالحوكمة والعدالة ومكافحة الفساد ومركز العدالة الجنائية لمكافحة الفساد، ونتطلع إلى أن يعملا بشكل كامل. علاوة على ذلك، وكما جاء في مشروع القرار، فإن ما يتصف بالأهمية هو صون وتعزيز المكتسبات في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها والمشاركة المتساوية لجميع أفراد المجتمع، وخاصة النساء، في جميع مجالات الحياة الأفغانية.

كما لاحظنا قائمة المبادرات والمشاريع الإنمائية والتعاونية على الصعيد الإقليمي المذكورة في مشروع القرار لهذا العام ازدادت بشكل كبير. وتشجع ألمانيا بكل إخلاص على المزيد من التعاون الإقليمي. ويحدونا أمل صادق أن تتحمل الدول والمنظمات الإقليمية مسؤولية أكبر في جهودنا المشتركة الرامية إلى دعم أفغانستان في المستقبل. وهذا ينطبق أيضا على عملية السلام والمصالحة الأفغانية، التي تظل السبيل الوحيد للاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أن ألمانيا ستظل ملتزمة بدعم أفغانستان. وسوف نواصل تقديم مساعدتنا المالية ودعمنا لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في الأعوام المقبلة، تمشيا مع التزاماتنا في بروكسل ووارسو.

السيد سايكال (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): قبل ٧٠ عاما ويومين من الآن، تم رفع علم أفغانستان على أرض الأمم المتحدة بصفتها العضو الثاني والخمسين. واليوم، يسرني أن أقف أمام الجمعية باسم أمة عظيمة تحظى بدعم العالم، بغية اعتماد مشروع القرار A/71/L.13 المعنون ”الحالة في أفغانستان“. واسمحوا لي أن أشكر جميع الدول الأعضاء على تأييدها لمشروع القرار.

وأود أن أعرب عن امتناني للسفير هارالد براون، والمستشار بيتر نيفين، وبقية الفريق في البعثة الدائمة لألمانيا على قيادة المفاوضات حول مشروع القرار باقتدار كبير. كما نشكر الوفود التي شاركت في المفاوضات بروح بناءة، كتعبير

عن تضامنها مع أفغانستان ودعمها لها. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر الدول الأعضاء التي قدّمت مشروع القرار، الأمر الذي يعني دعمها المتواصل لأفغانستان المستقرة.

إن قصة صمود أفغانستان والإنجازات التي حققتها على الرغم من كل الصعاب، بصرف النظر عن كفاحنا المستمر ضد جوانب عدم المشروعية والركود، وبخاصة تلك التي صنعتها وفرضتها علينا أطراف إقليمية تتصف بالتطرف العنيف والإرهاب، ينبغي أن تكون مصدرا للأمل والإلهام للذين يناصرون القيم المشتركة للمجتمع الديمقراطي والحر، على أساس سيادة القانون وحقوق الإنسان والكرامة للجميع. ومع ذلك، إن المطلوب في ظل السيناريو الحالي الذي يتصف بالتطرف العنيف والأصولية التي تهدد نظامنا العالمي هو تحقيق توافق دولي في الآراء يحظى بالإجماع، وتوفير الدعم لأفغانستان في مكافحة الإرهاب العالمي.

ونأمل أن تسترشد الدول الأعضاء بهذا القرار في معالجة المسائل الرئيسية التي تواجه أفغانستان.

والقول إن أفغانستان أحرزت تقدما لم يسبق له مثيل في السنوات الخمس عشرة الماضية، بينما كانت تواجه تحديات هائلة، هو قول لا مبالغة فيه. ولقد شهدتُ ذلك مرة أخرى خلال الزيارة التي قمت بها إلى كابل في الأسبوع الماضي، حيث وجدت مدينة أشد حيوية وأكثر نظافة مع تحسينات رئيسية في مجال تصريف النفايات. وجميع الدول الأعضاء تقريبا تشارك بشكل من الأشكال في إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١. والقفزة الهائلة التي تحققت إلى الأمام في جميع قطاعات المجتمع تقريبا لم تكن لتتحقق دون مساهمتها. وإن أفغانستان حكومة وشعبا تشعر حقا بالامتنان على هذا الدعم، ونحن نتطلع إلى مواصلة بذل جهودنا المشتركة من أجل تحقيق الرخاء والسلام. وسوف نفعل ذلك على أساس الالتزامات المتبادلة، في سياق إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، والإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان المتفق عليه في مؤتمر بروكسل الذي اختتم مؤخرا.

والنتيجة التي أسفر عنها مؤتمر بروكسل حول أفغانستان الشهر الماضي كانت بحق معلما بارزا، إذ عملت على تنشيط جوهر شراكتنا مع المجتمع الدولي. أمّا التقرير المرحلي لحكومة الوحدة الوطنية عن النقاط المرجعية لبرنامج الإصلاح الشامل، فقد أتى على ذكر الجهود التي نبذلها من أجل إنشاء دولة ديمقراطية. وسوف نظل دائمي التركيز على تعزيز مؤسسات الدولة، وتطوير الاعتماد على الذات، وإنشاء الخدمات الاجتماعية لخدمة شعبنا. لذلك، يتحتم علينا أن نعزز هذه المكاسب فيما تحرز أفغانستان الأهداف الإنمائية للألفية، وتشرع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من المكاسب التي حققناها للبلد، فإننا نواجه تهديدات مستمرة من جانب التطرف العنيف والإرهاب. ففي عام ٢٠١٦، شهدنا تحديات أمنية جديدة أثّرت على مختلف مستويات الاستقرار الوطني والإقليمي والعالمي. وهناك في الوقت الراهن صراعات متعددة تسبب البلاء للعديد من الأمم، وتخلّف قصصا مؤلمة عن معاناة اللاجئين وتشريدهم ونزوحهم بحثا عن الأمان. ويتنقل المقاتلون الإرهابيون الأجانب مستفيدين من المنافسات السلبية بين الدول، ويعملون عبر المناطق لإنشاء مواطئ قدم جديدة لهم في مختلف البلدان.

وفي أفغانستان، دفعنا ثمنا باهظا في الجبهة الأمامية للحرب العالمية على الإرهاب. وكان عام ٢٠١٦ أحد أكثر الأعوام دموية من حيث الخسائر البشرية المدنية والعسكرية على حد سواء. وقد واجهنا حربا مقنّعة غير معلنة، حيث أقدمت دولة مجاورة، بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ علاقات حسن الجوار، على استخدام حركة طالبان بالوكالة، بما في ذلك شبكة حقاني، والقاعدة، وتنظيم داعش، وغير ذلك لتنسيق الهجمات التي تشنها بهدف السيطرة على عدد من

عواصم المقاطعات وتأجيج نيران الشقاق بين الأفغان. وأولئك الذين يلتمسون العزاء من خلال إبقاء نزف الدم جاريا في أفغانستان يجب أن يتذكروا بأن أفعالا كهذه من شأنها أن تعرّضهم لنزف الدم أيضا وتجعلهم يواجهون عزلة دولية.

إن تصدير المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك تنظيم داعش، إلى أجزاء من أفغانستان لا يزال مدعاة لقلق خطير. فقد سعوا مؤخرا إلى توسيع رقعة وجودهم الوحشي في شمال أفغانستان، وهم غالبا يعملون بالترافق مع حركة طالبان وغيرها من الجماعات المرتبطة بها. ومع ذلك، يسرني أن أبلغكم أنه، على الرغم من الصعوبات الهائلة، تصدت قواتنا الأمنية الوطنية ببطولة لعدد لا يحصى من هذه الجماعات المتطرفة والمترابطة التي تلقت التدريب في أماكن أخرى وجرى تصديرها إلى أفغانستان. فأحبطت خطط الميليشيات الإرهابية للاستيلاء والسيطرة على الأراضي في مختلف أنحاء البلد، وردّت هجمات متتالية في مختلف المقاطعات، بما في ذلك قندوز وهلمند.

وما زالت الميليشيات الإرهابية تتعرض لخسائر فادحة، فتلجأ إلى شن هجمات يائسة على الأهداف السهلة، بما في ذلك وكالات المعونة، والمؤسسات التعليمية، والمباني المدنية. وفي الأسبوع الماضي، هاجمت القنصلية الألمانية في شمال مدينة مزار شريف، حيث قتل ستة مدنيين وجرح أكثر من مائة. والهجمات الأخيرة هي آخر محاولات الإرهابيين لتقويض استقرارنا.

وبغية جعل قواتنا الأمنية أكثر استدامة وتزويدها بكل ما يلزم لمواجهة أساليب الإرهابيين التي تتطور باستمرار، نحن بحاجة إلى دعم متواصل من المجتمع الدولي. ونلاحظ مع الامتنان نتائج مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو، حيث تعهدت على أساسها بلدان شريكة لنا بالتزامات جديدة تجاه تدريب قواتنا الأمنية وتجهيزها وتمويلها وزيادة تعزيز قدرتها التشغيلية حتى نهاية عام ٢٠٢٠. ونرحب أيما ترحيب بقرار الإبقاء على بعثة الدعم الوطيد إلى ما بعد عام ٢٠١٦.والتعهدات بتوفير الدعم المتجدد عززت الثقة المتجددة بقواتنا المسلحة.

إن الاستجابة الدولية المشتركة من أجل مكافحة الإرهاب لا يمكنها أن تنجح إلاّ إذا أقدم العالم على مواجهة العوامل التمكينية الرئيسية للإرهاب. وبدون التخطيط الأجنبي، والملاذات الآمنة، وتوفير التدريب والأسلحة والدعم اللوجستي، فإن جماعات مثل حركة طالبان لن تكون لها القوة التدميرية نفسها، ويمكن التصدي لها من داخل النظام السياسي الديمقراطي في بلدنا. ووجود عناصر مارقة ضمن بعض هياكل الدول حيث تقوم بتيسير الأنشطة المتطرفة العنيفة، حقيقة تمثل مشكلة هائلة وتتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ونظام الجزاءات، لا سيما القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٥ (٢٠١٥).

والمطلوب وجود نهج ثلاثي متجدد لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ويتعين علينا خلال مناقشاتنا تناول المنافسات السلبية بين الدول واستخدام الدول للعنف في سبيل تحقيق أهداف سياسية وأثر ذلك على تنامي الإرهاب. وعلى صعيد مناقشاتنا، يتعين أن نعالج مسألة الأثر الذي تخلّفه على نمو الإرهاب المنافساتُ السلبية بين الدول، واستخدام الدول للعنف سعيا لتحقيق أهداف سياسية. وعلى الصعيد التشغيلي، نحن بحاجة إلى إثراء القرارات الموجودة أو اتخاذ قرارات جديدة لاستهداف دوافع هذه السياسات داخل هياكل الدول. وعلى الصعيد التنفيذي، يمكن للتطبيق الفعال لقرارات مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات بالتساوي على حركة طالبان والقاعدة وتنظيم داعش، فضلا عن الدول الأعضاء التي توفر الدعم السياسي والعسكري لها، أن يخلّف أثرا كبيرا على السلم والحرب في أفغانستان.

لقد طلب الرئيس غني القيام في الوقت المناسب بإدراج أسماء مختارة في قائمة الجزاءات تعود إلى قادة من طالبان. ونرحب بالزيارة التي قامت بها لجنة الجزاءات إلى أفغانستان مؤخرا، حيث نوقشت مسائل ذات صلة مع القيادة العليا. ونحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان التي تأوي الإرهابيين، على العمل بنشاط لتعزيز الآليات داخل هياكل الدول من أجل التنفيذ السليم لهذه القرارات. وهناك حاجة ملحة إلى مزيد من التفاعل المجدي بين هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ووكالات الأمن الأفغانية.

وتبذل حكومة الوحدة الوطنية جهودا حثيثة للنهوض بقضية السلام الدائم. تلك كانت المسألة الرئيسية لكل من الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله. ونحن عازمون على إحلال السلام في أفغانستان، مع أو بدون دعم أولئك الذين أخفقوا حتى الآن بتوفير الدعم الاستباقي لهذه العملية. واتفاق السلام الذي جرى التوقيع عليه مؤخرا بين الحكومة الأفغانية وقيادة الحزب الإسلامي لهو دلالة على التزامنا القوي بتحقيق السلام، وعلى حقيقة أننا على استعداد لاتخاذ قرارات صعبة من أجله.

وقد بدأت فعلاً عملية التنفيذ بوقف أعمال القتال الدائرة بين قواتنا الأمنية الوطنية والقوات الموالية لهذه الجماعة، عندما تسمح الظروف بذلك. ونأمل من هذا الاتفاق أن يكون بمثابة نموذج لعناصر طالبان الذين هم على استعداد للتخلي عن العنف والتمسك بالسلام. ونعتقد أن مجموعة التنسيق الرباعية – المؤلفة من أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية – بإمكانها أن تشكل منبرا مفيدا لتيسير الحوار مع طالبان. ومع ذلك، فإن تحقيق أي قدر من التقدم يتطلب إجراءات واضحة وحاسمة للوفاء بالالتزامات الواردة ضمن إطار خارطة الطريق العائدة للمجموعة.

وتمضي قدما جهود حكومة الوحدة الوطنية لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال السعي إلى تحقيق الأهداف الإقليمية المشتركة والعمليات والمنظمات والبرامج القائمة. وبعض المشاريع الإقليمية التي أنجزت مؤخرا أو الجارية حاليا تشمل ميناء تشاباهار، وممر لابيز لازولا، والمشروع القائم بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند المتعلق بمد خط أنابيب الغاز الطبيعي، ومشروع الطاقة الكهربائية بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، فضلا عن مشروع خط السكك الحديدية بين الصين وأفغانستان. والقيادة الأفغانية لمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان وعملية قلب آسيا – إسطنبول تعملان لتعزيز القدرة على التواصل وزيادة التجارة والنقل العابر لصالح الرخاء الإقليمي. وترى المنطقة في أفغانستان البلد الذي يقع في قلب آسيا مع إمكانات التطور، باعتباره جهة فاعلة رئيسية في تعزيز الروابط الاقتصادية وإرساء الصلات الإقليمية. مرة أخرى، نود أن نكرر القول إننا راغبون في العمل مع جميع البلدان المجاورة لتحقيق مستقبل مشترك ومزدهر للجميع.

إن الحكم الرشيد مهّد السبيل أمام تحقيق خطوات ملحوظة لجميع المؤشرات الاجتماعية. وقد أنشأنا ثقافة قوامها حرية التعبير والتسامح إزاء تفاوت الآراء. والمؤشر العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٦ يضع أفغانستان في المرتبة الرابعة بين البلدان الثلاثة عشر في جنوب آسيا ووسطها.

وتلتزم أفغانستان بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، استنادا إلى خطة عملنا لمدة ثماني سنوات. وتمكين المرأة قد أوجد مجتمعا أكثر مساواة، مع تولي المرأة أدوارا رئيسية في مؤسسات الدولة وفي مختلف الميادين المهنية. وثمة مراكز عديدة فعالة لحماية النساء الناجيات من العنف المترلي، ووحدات لحماية الأطفال تعمل على منع تجنيدهم في القوات المسلحة. واحترام سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها هي القيم الرئيسية لتوطيد تنمية أمتنا.

وكبلد ملتزم التزاما راسخا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن أفغانستان مرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. ونحن نتطلع إلى تأييد جميع الأعضاء لترشيحنا. ويمكننا القول بثقة إن التصويت لصالح أفغانستان سيكون تصويتا لتعزيز هيكل حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

ونحن، بتعزيزنا التوافق الوطني من أجل إيجاد نهج تطبيقي لإصلاح مؤسساتنا الانتخابية، نعزز مصداقية وشفافية انتخاباتنا في المستقبل والعملية الديمقراطية في أفغانستان. وفي الآونة الأخيرة، قدّمت لجنة الاختيار إلى الرئيس قائمة بأسماء مرشحين يجري منها تعيين مجموعة مختارة، بحيث يكون أفرادها مفوضين جددا في الهيئات الانتخابية. وفي الأسبوع الماضي، عقدت رئاسة حكومة الوحدة الوطنية اجتماعا تشاوريا مع طائفة واسعة من الشخصيات البارزة من أجل تبادل الآراء بشأن المسائل ذات الصلة بإجراء الانتخابات المقبلة. والاجتماعات كهذه هي إثبات على جهودنا الرامية إلى تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.

ولا تزال مكافحة الفساد تشكّل أولوية لنا. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أجرى مركز العدالة الجنائية لمكافحة الفساد محاكمتين علنيتين للمرة الأولى بحضور ممثلي المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والمراقبين الوطنيين والدوليين. وهذا يظهر أيضا التزام الحكومة بمحاكمة قضايا الفساد في صفوف المسؤولين الكبار. وفي جهودنا الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات، عمدنا أيضا إلى إجراء تعيينات على أساس الجدارة، بغية أن تتصف المؤسسات بمزيد من الفعالية والشفافية والمساءلة، وتكون قادرة على خدمة شعبنا.

وإن مكافحة الخطر الناجم عن تجارة المخدرات وقطع الصلة بين الإجرام والمخدرات يظلان هدفين هامين بالنسبة إلينا. وتزايد انعدام الأمن يؤدي إلى ارتفاع إنتاج الأفيون. وفي هذا الصدد، نهدف إلى التصدي لأموال المخدرات غير المشروعة التي تؤجج الأنشطة المتطرفة، من خلال برنامجنا الشامل لخطة العمل الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات، بدعم من شركائنا الدوليين.

ونظرا لتراجع الاقتصاد وتزايد انعدام الأمن، لا تزال أفغانستان واحدة من أكبر البلدان المصدرة للاجئين. وهذا الأمر، إلى جانب ٠٠٠ ٤٨٥ من الأشخاص المشردين داخليا في عام ٢٠١٦، يظل مدعاة للقلق. وفي الأشهر الأخيرة، شهدنا عودة حوالى نصف مليون لاجئ من باكستان. ونحث الحكومة الباكستانية على إجراء مزيد من الحوار المجدي معنا بشأن تلك المسألة. وبالنظر إلى حجم المشكلة، ندعو المجتمع الدولي إلى تلبية النداء العاجل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بغية توفير الاحتياجات الفورية لهذه الفئة من السكان. وفي الوقت الراهن، تعمل الحكومة على وضع رؤية بعيدة المدى تتعلق بالعائدين.

ولقد أحدثت التضحيات المشتركة التي بذلتها أفغانستان وبذلها شركاؤنا الدوليون طوال السنوات الخمس عشرة الماضية تغييرا عميقا في حياة الأفغان العاديين. إذ أوجدنا معا حالة يتطلع الأفغان من خلالها إلى المستقبل بدرجة كبيرة من الثقة، مع علمهم بأن بلدهم لن يعود مرة أخرى إلى سابق عهده أبدا، عندما كان الطغيان، والأيديولوجية المتطرفة، والظلمة هي الأمور الغالبة على العدالة، والديمقراطية، وسيادة القانون. وأفغانستان اليوم هي من بين أكثر المجتمعات تعددية في منطقتنا، ونحن نستعيد ببطء ولكن بثبات مكاننا التاريخي كمركز للتواصل وتدفق الأشخاص وتبادل الأفكار الابتكارية بين مختلف الثقافات والخلفيات.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا واثقون بقدرتنا على مواصلة توطيد المكاسب التي تحققت في طائفة واسعة من المجالات. ومع ذلك، ندرك أيضا أن الطريق أمامنا ليست خالية من

الصعوبات. وفي ضوء ذلك، نحث أصدقاءنا وشركاءنا الدوليين على مواصلة المسيرة بجد وتصميم سعيا لتحقيق رؤية الاعتماد على الذات، وأفغانستان المزدهرة التي تخدم شعبها والعالم. وفيما نمضي قدما، نأمل أن نتمكن من الاستمرار في التعويل على الدعم الدولي، تضامنا مع الشعب البطل في بلدي.

السيد محمد أمينوف (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية): يسرّ طاجيكستان أن تكون من مقدمي مشروع القرار A/71/L.13، الذي نأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء، كما حدث في السنوات السابقة. ونعرب عن خالص تقديرنا لوفد ألمانيا على تيسير مشروع القرار. ومن المشجع أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتشاطر الرأي المشترك بخصوص أهمية السلام والاستقرار في أفغانستان ودورها الرئيسي في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين. ولا شك في أن السلام والاستقرار والتأهيل الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان أمور بالغة الأهمية لتحقيق التنمية والرخاء في المنطقة بأسرها.

إن طاجيكستان تؤيد جهود أفغانستان وشعبها الرامية إلى تعزيز وتوطيد التقدم المحرز في معالجة مسائل الفترة الانتقالية، بما في ذلك الحوار الوطني والمصالحة الوطنية.

وتدعو طاجيكستان إلى تسريع المساعدات الموجهة إلى أفغانستان بغية إعادة التأهيل الاقتصادي، وتنفيذ البرامج الاجتماعية، وتوفير فرص العمل في البلد.

ومشاركة أفغانستان في عملية التعاون الإقليمي المتعدد الأوجه تساهم في نجاح جهود المجتمع الدولي. وما فتئت طاجيكستان تشارك في إصلاح الهياكل والبنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان من خلال الربط بين شرايين النقل في بلدينا، وذلك لإنشاء جسر للطاقة، مشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا (CASA 1000)، وتوفير السلع الأساسية وتدريب المتخصصين. وقد انطلق مؤخرا إنشاء خط نقل الكهرباء. CASA 1000 وخط CASA 1000 لنقل الكهرباء، الذي سيجري تنفيذه بالاشتراك مع قيرغيزستان وأفغانستان وباكستان والشركاء في التنمية، سوف يوفر نقل الطاقة بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، ويساهم في زيادة تطوير كلا المنطقتين.

وثمة اتجاه هام آخر تسلكه جهودنا يتمثل في تهيئة بيئة مواتية من أجل الاستخدام الواسع لإمكانات النقل العابر في بلدان آسيا الوسطى، بما فيها أفغانستان. وفي هذا السياق، تعتقد طاجيكستان أن إرساء الأساس القانوني وإيجاد البنى التحتية الضرورية من أجل حرية انتقال السلع والخدمات والاستثمارات في المنطقة هما أمران يتصفان بالأهمية. لذلك، نعتبر أن من المهم التوقيع على الوثائق ذات الصلة بإنشاء واستخدام مشاريع الإطار الإقليمي، بما في ذلك اتفاق التجارة والعبور بين طاجيكستان وأفغانستان وباكستان، وبناء السكك الحديدية بين طاجيكستان وأفغانستان وتركمانستان.

ومن خلال تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية المتعلقة بالطاقة والنقل، وإنشاء المناطق الاقتصادية الحرة على الحدود مع أفغانستان، تساعد طاجيكستان على إشراك أفغانستان في التكامل الاقتصادي الإقليمي. وتهدف هذه المشاريع إلى تهيئة فرص العمل، والقضاء على الفقر، وكفالة بيئة مواتية للتنمية. وسوف تواصل حكومة طاجيكستان بذل جهودها لزيادة تعزيز التعاون مع حكومة أفغانستان ومع الشركاء الدوليين دعما للسلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد المجاور لنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي أليدا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. والبلدان التالية تؤيد هذا البيان: البلدان المرشحة وهي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل

الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا.

وأود أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. كما أشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار A/71/L.13، ولا سيما الفريق الألماني على تيسيره المفاوضات بحنكة كبيرة. ونحن نتطلع إلى اعتماد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء.

لقد أحرزت أفغانستان تقدما سياسيا وأمنيا واقتصاديا وإنمائيا كبيرا على مدى العقد الماضي. ومشروع قرار الجمعية العامة يبرز العديد من أوجه التقدم تلك، التي يعود فيها الكثير من الفضل إلى حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني. ولكن هذه المكاسب هشة ولا تزال هناك تحديات رئيسية قائمة.

في الشهر الماضي، اختتم مؤتمر بروكسل حول أفغانستان بنجاح. ويود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء توجيه الشكر إلى الممثلين الرفيعي المستوى للبلدان الشريكة البالغ عددها ٧٥ بلدا والمنظمات الدولية البالغ عددها ٢٦ منظمة – بمن فيهم ممثلو عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الأمين العام بان كي – مون، الذين أتوا جميعا إلى بروكسل وساعدوا في نجاح المؤتمر. أولا، نجاحه من الناحية المالية: فقد تعهد المجتمع الدولي بتقديم مبلغ ١٥,٢ بليون دولار لدعم أولويات التنمية في أفغانستان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وتعهد الاتحاد الأوروبي ككل بتقديم مبلغ ٥ بلايين يورو إظهارا منه للالتزام المتواصل تجاه أفغانستان. وهذه الأرقام تجاوزت التوقعات، وهي تبدي استمرار مشاركة المجتمع الدولي في أفغانستان، بناء على المبدأ الرئيسي المتمثل في المساءلة المتبادلة بين الحكومة الأفغانية والجهات المانحة الدولية.

ثانيا، حقق مؤتمر بروكسل نجاحا سياسيا، حيث وجّه إشارة دعم واضحة إلى حكومة الوحدة الوطنية لكي تواصل السير على طريق الإصلاح. وذلك يشمل الإصلاحات الانتخابية والإصلاح الإداري والاقتصاد، والحكم، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل، ومكافحة الفساد. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري قيام تعاون بين جميع الجهات الفاعلة السياسية الأفغانية.

والحدث الجانبي لمؤتمر بروكسل تحت عنوان ”تمكين المرأة، وازدهار أفغانستان“، أظهر أولوية قوية تتعلق بحماية المرأة وتمكينها من جانب الحكومة الأفغانية والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتزام حكومة أفغانستان تجاه تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الحياة السياسية وفي جميع المؤسسات الأفغانية. ونحن نشجع حكومة أفغانستان على زيادة الجهود المبذولة لتمويل وتفعيل خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب علينا أن نحمي المكاسب التي حققتها المرأة الأفغانية، حيث أن مشاركتها النشطة والمستمرة على جميع مستويات المجتمع الأفغاني وفي المفاوضات المتعلقة بمستقبل بلدها لا تزال تمثل أولوية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي.

ونرحب أيضا بالتزام الحكومة الأفغانية بالتنفيذ الكامل لخطة العمل من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وخارطة الطريق نحو الامتثال وبالتقدم المحرز. ونحن نشجع حكومة أفغانستان على مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة من أجل تنفيذها الكامل بدعم من فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ.

وباسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، أود أن أكرر القول إن الجهود المشتركة لبناء الدولة وتحقيق التنمية في أفغانستان لا يمكن أن تدوم إلاّ إذا كانت قائمة على التعاون الإقليمي المعزز. والمطلوب توفير استثمارات كبيرة وزيادة التعاون لتحسين القدرة على التواصل في المنطقة، وتحرير إمكانات النمو التي تفيد أفغانستان والمنطقة ككل. وإلى جانب التنمية الاقتصادية، فإن مسألتي الأمن والهجرة يتعين

أيضا معالجتهما من خلال نهج إقليمي، ويجب إرساء أساس للدعم الإقليمي المشترك لأفغانستان. وقد أكد مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان على الاهتمام القوي من جانب المجتمع الدولي بدعم أفغانستان والبلدان المجاورة في هذا المسعى.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باستعداد الحكومة الأفغانية المؤكد للحوار مع جميع الجماعات المسلحة في إطار عملية سياسية. والسبيل الوحيد لإنهاء الصراع في أفغانستان بشكل مستديم هو من خلال تسوية سياسية دائمة. وبغية التوصل إلى تسوية لإحلال السلام، لا يزال الاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما تاما بدعم عملية للسلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية، تمثل جميع المواطنين الأفغان ومصالحهم المشروعة، وتحافظ على وحدة أفغانستان وسيادتها وسلامة أراضيها، وتعزز الحقوق المتساوية لجميع الأفغان بموجب دستور أفغانستان.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بجميع المبادرات الرامية إلى تهيئة بيئة تفضي إلى هذه العملية، ولا سيما الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية، ويدعو جميع الأطراف إلى الانخراط في هذه العملية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان وإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. وهذان الإطاران يمهدان الطريق لإحراز التقدم الملموس الذي تمس الحاجة إليه كثيرا في مجال الحد من الفقر وتوفير الخدمات الأساسية والمنافع العامة للمواطنين الأفغان. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن المطلوب هو اتخاذ إجراءات محددة ووضع نُهُج الإصلاح الشاملة في قطاعات مثل الزراعة، والهياكل الأساسية، والتنمية الريفية والحضرية، على النحو المتوخى في برامج الأولويات الوطنية الجديدة.

ونرحب بإيلاء الحكومة الأفغانية الأولوية للتصدي للفساد، الذي ما زال يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية والاستقرار. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء المجلس الأعلى المعني بالحوكمة والعدالة ومكافحة الفساد، ومركز العدالة الجنائية لمكافحة الفساد، واللجنة الوطنية للمشتريات. كما نرحب بالجهود التي تضطلع بها الحكومة، بالاشتراك مع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، وبتنسيق من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تجاه إزالة الألغام في الأراضي الأفغانية. وخلال العقد الماضي، ساهم الاتحاد الأوروبي بأكثر من ٦٠ مليون يورو في الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان. ونشجع الحكومة، بالشراكة مع المجتمع الدولي، على مواصلة السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في أن تكون أفغانستان خالية من الألغام. وهذا الهدف أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من بين أمور أخرى.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالجزع إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين في أفغانستان، الذي وصل إلى مستويات قياسية. ويظل تحسين الأمن عاملا أساسيا لتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان. لذلك، فإننا نرحب بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو خلال تموز/يوليه لدعم قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية.

ولقد شهدت الأشهر الماضية تصاعدا جديدا في الهجرة من أفغانستان، بينما يواجه البلد أيضا عددا متزايدا من العائدين، وتحديدا من البلدين المجاورين، إيران وباكستان، ولكن كذلك من أوروبا وأماكن أخرى. وإن دعم إعادة الإدماج المستدام للعائدين هو مجال رئيسي من مجالات الالتزام المشترك بموجب إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، الذي اتخذ في ١٩ أيلول/سبتمبر. أمّا أهداف التنمية المستدامة، فهي تدعم تعزيز الهجرة الآمنة والمسؤولة والمنظمة على أساس سياسات الهجرة المدارة جيدا. لذلك، نشجع بقوة الحكومة الأفغانية على التحلي بروح القيادة في تلبية احتياجات المشردين العائدين إلى أفغانستان. ورغبة منهما في التصدي لبعض التحديات الهامة المرتبطة بالهجرة، قطع الاتحاد الأوروبي

وأفغانستان التزاما مشتركا، بعنوان ”الطريق المشترك للمضي قدما“، بغية تكثيف أوجه التعاون المتعلق بمواجهة الهجرة غير النظامية ومنعها، في احترام كامل للقانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

غير أن الاتحاد الأوروبي لا يزال مقتنعا بأن أفضل وسيلة لمكافحة الهجرة غير النظامية هي توفير وظائف وآفاق اقتصادية أفضل للأفغان، لا سيما الشباب، من خلال تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي في أفغانستان. وسيدعم تعاوننا الإنمائي ذلك الجانب من خلال تدابير محددة. ونرحب بالاتفاق الأخير بين الحكومة الأفغانية وصندوق النقد الدولي بشأن ترتيب التسهيل الائتماني الممدد، والذي سيشارك في تحسين استقرار الاقتصاد الكلي والإدارة في البلد. والتقرير الاقتصادي المقدم لمؤتمر بروكسل قد أثبت أن السياسات المالية والاقتصادية التي وضعتها الحكومة الأفغانية ما فتئت تحقق نجاحا متزايدا.

وأخيرا، تؤجج انعدام الأمن وانعدام الاستقرار أيضا الزراعةُ غير المشروعة للمخدرات وإنتاجها والاتجار بها، الأمر الذي ما زال يشكل مصدر قلق هام للاتحاد الأوروبي لما يترتب عليه من عواقب وخيمة في أفغانستان – ارتفاع معدلات الاستهلاك بين السكان مما يؤدي إلى تغذية الاقتصاد غير المشروع، وفساد المؤسسات، وتمويل الإرهاب الدولي. ونشجع حكومة أفغانستان على مواصلة اتباع نهج متوازن ومتكامل في إطار خطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات، بدعم كامل من المجتمع الدولي وبالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والأطر الإقليمية ذات الصلة، مثل مبادرة ميثاق باريس.

ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي ملتزما التزاما قويا بمرافقة أفغانستان نحو تحقيق التقدم والاستقرار لأجل طويل. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي دعم عملية التحول لتعزيز بروز مجتمع مكتفٍ ذاتيا بالكامل، ومسالم، وديمقراطي، ومزدهر لصالح جميع الأفغان.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر ألمانيا على قيادة المفاوضات بشأن مشروع قرار هذا العام (A/71/L.13). وأود أيضا أن أشكر أفغانستان وجميع الدول الأخرى على المشاركة البناءة في نص مشروع القرار.

ويسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار لهذا العام بشأن الحالة في أفغانستان. إن مشروع القرار يدرك أنه في حين لا تزال أفغانستان تواجه تحديات أمنية وسياسية وإنمائية خطيرة، فإن التزام الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي ببناء أفغانستان آمنة ومزدهرة وديمقراطية ثابت وراسخ.

لم يكن العام الماضي عاما يسيرا. فقد شنت حركة طالبان وغيرها من الجماعات المسلحة هجمات على عواصم المقاطعات، وطلاب الجامعات، والبعثات الدبلوماسية، بما في ذلك الهجوم الأسبوع الماضي على القنصلية الألمانية في مزار شريف وقاعدة بعثة الدعم الوطيد في باغرام. واستهدفت المواطنين والقادة الحكوميين والعاملين في المجال الإنساني والشركاء الدوليين في جهد خبيث لكنه فاشل في نهاية المطاف لتثبيط همة الذين يسعون إلى بناء حياة أفضل لجميع الأفغان.

وفي مواجهة هذه الأفعال، نثني على شجاعة قوات الأمن الأفغانية، التي تصدت بفعالية لهجمات الطالبان ومنعتهم من الوصول إلى المراكز السكانية الرئيسية والهياكل الأساسية الحيوية. ولا تزال الولايات المتحدة تعتقد أن السبيل الوحيد لإنهاء النزاع، وتمكين تخفيض القوات الدولية بشكل مسؤول، وتهيئة الظروف لتحقيق الاستقرار في أفغانستان هو من خلال عملية السلام والمصالحة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. وتؤكد الولايات المتحدة مجددا دعمها لتحقيق الأمن والتنمية في أفغانستان. ولقد انضممنا إلى الحلفاء والشركاء في إظهار

التزامنا القوي والدعم المستمر لأفغانستان وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو خلال تموز/يوليه، مع تعهدات بتجديد المساعدات حتى عام ٢٠٢٠، والتزام بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بالإبقاء على توفير التدريب والمشورة والمساعدة لما بعد عام ٢٠١٦.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، أكد المجتمع الدولي مجددا شراكته مع الحكومة الأفغانية من خلال الالتزامات المتبادلة للمساعدات المالية وتدابير المساءلة في إطار الاعتماد على الذات من خلال إطار المساءلة المتبادلة. وندرك أيضا أهمية الاستقرار والأمن في أفغانستان بغية تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. ونشجع أصدقاء أفغانستان وجيرانها على دعم الحكومة الأفغانية في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان، ونرحب بمبادرات التنمية الإقليمية وغيرها من الجهود التي تفضي إلى النهوض بالتعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي.

وكما أظهر المجتمع الدولي التزاما بمستقبل أفغانستان، نتطلع إلى أن تواصل حكومة أفغانستان جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد، وحماية حقوق الإنسان، وإنشاء خدمات حكومية فعالة وإعداد الإطار القانوني والإداري اللازم لإجراء انتخابات وطنية ديمقراطية. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزامات التي أعلنتها الحكومة الأفغانية في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. نحن على استعداد للعمل مع الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، والحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني من أجل تعزيز الأمن والاستقرار السياسي والحوكمة الخاضعة للمساءلة، وإصلاح النظام الانتخابي في السنوات المقبلة.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين اعتماد مشروع القرار A/71/L.13، بشأن الحالة في أفغانستان، بتوافق الآراء.

تمر أفغانستان في المراحل الأولى من عقد تحولها، وتشيد الصين بالنتائج الإيجابية للجهود المخلصة التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية وترمي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمصالحة. ولا تزال أفغانستان تواجه تحديات أساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. إن وجود أفغانستان موحدة ومستقرة وصديقة ومتطورة يحقق المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي والبلدان في المنطقة. تأمل الصين أن يولي المجتمع الدولي اهتماما وثيقا بمسألة أفغانستان، مع الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة من أجل مساعدة أفغانستان على تحقيق الاستقرار والتنمية.

أولا، يجب علينا مساعدة أفغانستان في السير على طريق التنمية المملوكة ذاتيا. ينبغي تناول الشؤون الأفغانية من جانب الشعب الأفغاني نفسه. في نهاية المطاف وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما متواصلا بأفغانستان، وأن يبذل كل ما بوسعه من أجل مساعدة الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني، مع احترام سيادة ذلك البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية بحكمة، واحترام حق الشعب الأفغاني في اختيار نظامه السياسي وطريق تنميته بصورة مستقلة. وتشيد الصين بالإطار الوطني للسلام والتنمية الذي أعدته حكومة الوحدة الوطنية. ويحدونا الأمل في أن تعمل الفصائل السياسية في أفغانستان على حل خلافاتها عن طريق الحوار وأن تعمل معا من أجل قضية التنمية الوطنية النبيلة على أساس هذا الإطار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومة الأفغانية في تعزيز بناء قدراتها في ضوء الاستراتيجية الإنمائية الأفغانية واحتياجاتها المحددة.

ثانيا، يجب علينا أن نعزز عملية المصالحة الأفغانية بشكل ثابت، وأن ننهض بعملية المصالحة الشاملة للجميع التي تتم بقيادة وملكية أفغانيتين. فهذا هو السبيل الوحيد لإحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية في البلد. وينبغي أن تعطي الأطراف المعنية في أفغانستان الأولوية للمصالح الطويلة

الأجل للبلد وشعبه، وأن تضطلع بدور فعال في تحقيق المصالحة السياسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر زخما لعملية السلام والمصالحة في أفغانستان. تؤيد الصين العمل المستمر من جانب فريق التنسيق الرباعي المكون من أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة، عملا بقرارات الأمم المتحدة، لمساعدة الحكومة الأفغانية على إجراء محادثات مبكرة مع حركة طالبان.

ثالثا، يجب علينا مساعدة أفغانستان على تحسين بيئتها الأمنية. وتتحمل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلام والاستقرار والأمن هناك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد هذه القوات في بناء قدراتها وتعزيز قدرة البلد على تولي مسؤولية الدفاع الوطني الخاص به، ومواجهة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات ومكافحتها بشكل فعال. يقر مشروع القرار A/71/L.13 بالمساهمات الهامة لمنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات في المنطقة في صون الأمن والاستقرار في أفغانستان. يحدونا الأمل في أن تواصل بلدان المنطقة تعزيز التعاون الأمني مع أفغانستان من أجل توفير البيئة الأمنية المواتية للتنمية الوطنية للبلد.

رابعا، يجب علينا مساعدة أفغانستان في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بمساعدة أفغانستان في مساعيها نحو التعافي وبناء القدرات حتى تتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. تتمتع أفغانستان بالموارد والمزايا الجيوسياسية، وبآفاق جيدة للتعاون الاقتصادي الإقليمي. إن مشروع القرار A/71/L.13 يبيّن بوضوح كيف سيكون لمبادرة ”حزام واحد، طريق واحد“ أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية لأفغانستان والتعاون الإقليمي. ونحن نعتبر المناقشة والبناء والمشاركة المبدأ الأساسي لمبادرة ”حزام واحد، طريق واحد“؛ ونهتدي بروح طريق الحرير الشاملة للجميع والمفتوحة والقائمة على التعاون السلمي والتعلم المتبادل وهدف تحقيق الربح للجميع استنادا إلى المنافع المتبادلة؛ ونهدف من خلال التعاون إلى بناء مجتمعات تربطها مصائر ومصالح مشتركة. ونأمل أن تحشد البلدان المعنية قواها بالكامل، عملا بمشروع القرار، للدفع قدما بصورة مشتركة بمبادرة ”حزام واحد، طريق واحد“ من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي وأن تهيئ بيئة آمنة لمبادرة ”حزام واحد، طريق واحد“ وأن تساعد أفغانستان على الاندماج في التنمية الإقليمية.

إنّ الصين، بوصفها صديقا وجارا طيبا لأفغانستان، أيدت دوما ذلك البلد ومساعيه القيمة الرامية إلى تحقيق التعمير والتنمية. وستواصل الصين دعم أفغانستان في تعزيز أمنها وبناء قدراتها وفي مكافحة الإرهاب داخل البلد، وسنقوم أيضا بمساعدة منظمة شنغهاي للتعاون في جهودها الرامية إلى تحقيق ذلك. ونحن نؤيد تماما إدماج أفغانستان في التعاون الإقليمي. وسنعمل مع أفغانستان من اجل تنفيذ مذكرة التفاهم الصينية – الأفغانية ومبادرة ”حزام واحد، طريق واحد“ وسنعزز تعاوننا في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة وتطوير الهياكل الأساسية.

الصين على استعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي في جهد حثيث بغية تيسير التحقيق المبكر للسلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

السيد ياردلي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لقد شهد هذا العام فرصاً وتحديات كبيرة بالنسبة لأفغانستان وللمجتمع الدولي الذي يقف معها. فقد شهدنا الجهود المبذولة صوب عملية سلام يقودها الأفغان، والعمل نحو إجراء انتخابات كي يمارس الأفغان حقوقهم الديمقراطية، والاجتماعات الناجحة التي ضمنت السبيل للمضي قدما في تقديم الدعم الدولي

لأفغانستان. سيظل الأمن والحوكمة وبرنامج الإصلاح من الأولويات الرئيسية.

وقد أثبتت حكومة الوحدة الوطنية، تحت قيادة الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، قدرتها على الصمود حتى في الظروف الصعبة. يتوقع الشعب الأفغاني عقد الانتخابات القادمة في الوقت المناسب. وإننا نشجع الحكومة على مواصلة العمل لتحقيق تلك التوقعات.

ونشيد بالتقدم المحرز حتى الآن، وكذلك التقدم الأوسع نطاقا بشأن الإصلاح القضائي والاقتصادي، ونحث على الاستمرار في ذلك الاتجاه. ونرحب بالتركيز المتزايد على توسيع نطاق التعاون الإقليمي في مشروع قرار هذا العام (A/71/L.13)، ونحن ممتنون لتأكيد البلدان المجاورة لأفغانستان على التزامها بدعم أفغانستان في المستقبل. ونتطلع إلى الشركاء الإقليميين لتمويل التزاماتهم وتوفير الموارد اللازمة لها وفقا لذلك.

وما من شك في أن أمامنا تحديات جسام، ولكن لا يمكن استعادة الأمن والاستقرار في أفغانستان إلا من خلال عمليات السلام. ونحث جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك حركة طالبان، على إحراز المزيد من التقدم صوب إحلال السلام في عام ٢٠١٧. ولا يزال انعدام الأمن والنزاع يسودان في كل جانب من جوانب الحياة والحكم في أفغانستان. والقانون والنظام، وفعالية الشرطة، من الأمور الأساسية لتحقيق ثقة الجمهور. لقد قاتلت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية ببسالة وإصرار، ولكن التمرد لا يزال يمثل تحديا. ولا يزال السكان الأفغان يتحملون العبء الأكبر لهذه الحرب، كما تطلعنا أخبار الأمم المتحدة عن الخسائر في صفوف المدنيين، وأستراليا تشعر بالقلق إزاء أرقام هذا العام المرتفعة للغاية للإصابات بين المدنيين، التي أثرت تأثيرا مدمرا على الأسر والمجتمعات المحلية. إذ يستحق الأفغان العاديون أفضل من هذا. ولا يزال ثمة الكثير مما ينبغي إنجازه في مجال حقوق الإنسان.

وفي اجتماعين دوليين رئيسيين في وارسو وبروكسل، تم التأكيد على دعم المجتمع الدولي لتحقيق الأمن والتنمية في أفغانستان، وانضمت أستراليا إلى الشركاء الدوليين في إعادة الالتزام بمستقبل أفغانستان من خلال تحقيق اكتفاء القطاع الأمني، والاستمرار في رابع أكبر برنامج للمعونات الثنائية وزيادة الالتزام بالمعونة السنوية لـ ٨٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٢٠. ونواصل نشر أفراد قوات الدفاع الأسترالية في بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي. ومن خلال توفير التنسيق والمساعدة والإبلاغ، تعد إسهامات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للبلد وشعبه عميقة. ونشيد بقيادة البلد والموظفين المتفانين ونشكرهم على ما يقدموه من خدمات.

وتظل أستراليا ملتزمة بدعم أفغانستان في شراكة وثيقة مع الحكومة الأفغانية المستجيبة والخاضعة للمساءلة. ونود أن نشكر شركاءنا على نهجهم البناء في وضع مشروع قرار اليوم، وألمانيا وأفغانستان على أدوارهما الرئيسية على وجه الخصوص. ويسرنا مرة أخرى أن نكون أحد مقدمي مشروع القرار ونتطلع إلى اتخاذه اليوم بتوافق الآراء.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للمنسقين الألمان على عملهم الشاق في إعداد القرار السنوي للجمعية بشأن أفغانستان.

لا تزال الحالة المعقدة في أفغانستان محور تركيز رئيسيا للمجتمع الدولي. وتشكل الزيادة في عدد الإصابات بين المدنيين شاغلا رئيسيا. ويبعث انتشار سيطرة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية القلق بصفة خاصة، بما في ذلك جهوده لاستيعاب مجموعات المعارضة المسلحة الأخرى في الأجزاء

الشمالية من البلد وغيرها من المناطق. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان منع المقاتلين من العبور إلى أفغانستان.

وستؤيد روسيا اليوم اعتماد مشروع القرار A/71/L.13 بتوافق الآراء. لكننا نلاحظ أن النص لم يصف بشكل سليم عناصر الطالبان والقاعدة في أفغانستان كإرهابيين، بالرغم من أن التهديد الإرهابي في البلد قد ازداد في الأشهر الأخيرة. ونعتقد أن المصطلح المستخدم على نطاق واسع ”التطرف العنيف“ ليس منصفا لما يحدث في أفغانستان أو لأعمال حركة طالبان وتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية. والمصطلح الصحيح الوحيد لوصف أفعال تلك الجماعات الشريرة هو الإرهاب.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الزيادة بمقدار أربعة أمثال في مساحة الأراضي المخصصة لزراعة المخدرات في أفغانستان في المقاطعات الشمالية التي كانت محظوظة ماليا نسبيا في السابق، والمشار إليها في تقرير ”الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٦“ الصادر مؤخرا في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويتضمن ذلك التقرير إشارة غير منحازة إلى الانخفاض الحاد بمقدار عشرة أمثال في حجم محاصيل المخدرات التي تمت إبادتها. وندرك جميعا أن الأمم المتحدة تصنف انتشار الأفيون الأفغاني بوصفه تهديدا للسلام والاستقرار الدوليين. وفي هذا السياق، ينبغي أن نتذكر أنه إضافة للخطر الذي يمثله، يقدم إنتاج المخدرات للإرهابيين دعما ماليا كبيرا. ويحصل الإرهابيون على ما يصل إلى ٤٠ في المائة من إيراداتهم من الاتجار بالمخدرات، والحالة تزداد سوءا، وبذلك تجلب المعاناة لأفغانستان نفسها والعديد من البلدان الأخرى. ونؤيد الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية لتكثيف جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات، ونحث التواجد العسكري الأجنبي ومجتمع المانحين الدوليين على مساعدتها على ذلك.

وروسيا، من جانبها، تسهم بشكل كبير في الجهود الرامية إلى مكافحة إنتاج وتوزيع المخدرات التي مصدرها أفغانستان. وتحديدا يجري مشروع إقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لأفغانستان وجيرانها. ونواصل التدريب المجاني في مؤسسات التعليم العالي الروسية المتخصصة لموظفي وكالات إنفاذ القانون الأفغان، بما في ذلك فرق المخدرات. ومشروع مشترك لتدريب موظفي مكافحة المخدرات من أفغانستان، وباكستان وبلدان آسيا الوسطى، الذي أجري تحت رعاية المجلس المشترك بين الناتو وروسيا حتى عام ٢٠١٤، وأنهته منظمة حلف شمال الأطلسي، ينفذه الاتحاد الروسي بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة، الذي يتولى تنسيق المشروع.

وندعم سياسات الحكومة الأفغانية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ونحن على استعداد للمساعدة في تعزيز عملية التفاوض، بما في ذلك إظهار المرونة في المسائل المتصلة بتخفيف نظام جزاءات قرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١) تجاه طالبان إن كان ذلك لا يتعارض مع المصالح الوطنية للحكومة الأفغانية. وللأسف، لم تسفر حتى الآن محاولات التوفيق مع حركة طالبان عن نتائج إيجابية. ونعتقد أن المسؤولية الرئيسية عن الحالة المتطورة حاليا فيما يتعلق بالأمن وتدريب قوات الأمن الأفغانية تقع على عاتق دول منظمة حلف شمال الأطلسي، والتي لم تحقق حتى الآن أهدافها المعلنة. والعديد من المهام الأخرى التي كانت قوة المساعدة الأمنية الدولية تضطلع بها – التي غادرت أفغانستان الآن – لا تزال أيضا دون حل.

ومن جانبنا، نحن على استعداد لمواصلة العمل معا في المستقبل مع أفغانستان من خلال الهياكل التي أثبتت فعاليتها، ولا سيما منظمة شنغهاي للتعاون. إن تعاون أفغانستان مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي أيضا له إمكانات جيدة لتحسين جهودنا المشتركة في مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات. ولا تنعكس الأدوار البناءة في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون بوضوح في مشروع قرار اليوم.

السيدة زاهر (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أفغانستان (A/71/616).

وملديف تلاحظ مع القلق الاتجاهات المتباينة الواضحة في التطورات الأخيرة في الحالة في أفغانستان. فمن جهة، أحرز بعض التقدم على الجبهة السياسية، مع شغل عدة مناصب رئيسية، بمساعدة من الأمم المتحدة، واتخذت خطوات واضحة لضمان إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية بنجاح في تشرين الأول/أكتوبر. وظلت الحكومة الأفغانية ملتزمة بتحسين حالة حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال. وقد أعقبت أقوالها بإجراءات ملموسة، وجهودها المتواصلة في ذلك المجال مشجعة.

غير أننا نواجه الحقيقة القاتمة المتمثلة في أن الحالة في أفغانستان اتسمت، خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، بوقوع حوادث خطيرة ومثيرة للقلق، ولا سيما على الصعيد الأمني. وبلغ عدد الهجمات التي تشنها حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المسلحة أعلى مستوى له منذ عام ٢٠٠١، وازداد عدد الإصابات في صفوف قوات الأمن الأفغانية والمدنيين. ويأتي ذلك في وقت تعثرت فيه جهود الحكومة الأفغانية لإشراك طالبان في المحادثات في خضم حالة من عدم اليقين والصراعات الداخلية على القيادة في حركة طالبان. والأمر الأكثر مدعاة للقلق هو عدد القتلى المدنيين وأثر هذه المشاكل على الناس الأبرياء.

وثبت أن ضعف المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المستمر والذي طال أمده في أفغانستان يشكل تربة خصبة لحلقات النزاع المتعاقبة. ولإيجاد حلّ دائم، لا بد من كسر تلك الحلقة ولا بد من تهيئة الظروف الميدانية التي تفضي إلى تحقيق السلام. ولذلك فإن المجتمع الدولي، في جملة أمور، يضطلع بدور هام في تقديم الدعم لعملية السلام والمصالحة وتدابير بناء القدرات ومبادرات مكافحة الفساد والمساعدة الإنمائية وتعزيز المجتمع المدني. وبتعزيز الثقة والمرونة والتماسك على نطاق المجتمع، يمكن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ويمكن للشعب الأفغاني تحقيق تطلعاته التي طال أمدها .

ولا يزال للحالة في أفغانستان تأثير يمتد خارج حدودها. وحسبنا أن ننظر إلى الحقيقة البسيطة المتمثلة في أن هذا البند مدرج على جدول أعمال الجمعية العامة منذ دورتها الخامسة والثلاثين. وعلى الرغم من التغيرات الهائلة في الطابع الخاص للحالة في أفغانستان على مدى السنوات الـ ٣٦ الماضية، فقد ظلت مبعث قلق للمجتمع الدولي بما يكفي لتنظر فيها الجمعية العامة خلال جميع دوراتها منذ عام ١٩٨٠ باستثناء دورتين. ولذلك، يجب علينا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام والتعاون في أفغانستان. وعلى وجه الخصوص، وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن الدعم المقدم من بلدان المنطقة أمر أساسي في الأجل الطويل من أجل تعزيز اقتصاد البلد، ومعالجة مسائل السلام والأمن على السواء. وترحب ملديف بإمكانية التعاون والجهود الجماعية مع الشركاء الإقليميين من أجل تحقيق السلام والأمن وتعزيز التعاون الاقتصادي وإمكانية الربط الإلكتروني، بما في ذلك من خلال رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

وقد أوضحت الأحداث الأخيرة أن هناك الكثير مما ينبغي عمله إذا أُريد تحقيق السلام الدائم في أفغانستان. ويأتي الشعب الأفغاني نفسه في صميم تلك العملية، ولكن لا ينبغي له بل لا يمكنه أن يقف وحيدا في ما يبذله من جهود. وتعتقد ملديف أنه لا يمكن أن يتوطد السلام في أفغانستان إلا بتوفر أوسع قاعدة ممكنة من الدعم، وأن من واجب المجتمع الدولي دعم الشعب الأفغاني في بناء دولة تنعم بالسلام والرخاء والديمقراطية.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا بالاعتماد المرتقب في وقت لاحق اليوم

لمشروع القرار A/71/L.13، الذي يؤكد مجدداً بشكل واضح التزام المجتمع الدولي المستمر بدعم السلام والاستقرار في أفغانستان.

بعد أكثر من ١٥ عاما من المساعدة الدولية، إنه لأمر رائع أن تجدد دول عديدة التزامها بمواصلة دعم أفغانستان حتى عام ٢٠٢٠ في مؤتمري وارسو وبروكسل في وقت سابق من هذا العام. وقد فعلت ذلك استنادا إلى الإدراك المشترك لأن عدم استقرار أفغانستان يعني عدم الاستقرار في المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، وأن استقرار أفغانستان سيظل بحاجة إلى دعم الشركاء الإقليميين والدوليين في المستقبل المنظور.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز خلال العام المنقضي، لا تزال أفغانستان تسعى جاهدة إلى قطع خطوات كبيرة هادفة في التصدي للعوامل الرئيسية لعدم الاستقرار. ولا يزال الاقتتال الداخلي وعدم اليقين يعوقان حكومة الوحدة الوطنية. وإقالة البرلمان الأفغاني لسبعة من الوزراء مؤخراً بسبب ما يبدو أنه تقصير إداري بسيط أمر يبعث على القلق. ونأمل ألا تزيد تلك الإجراءات من تقويض استقرار الحكومة أو قدرتها على التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها البلد.

وبعد أن شهدنا بعض الأسباب التي تدعو إلى التفاؤل في نهاية العام الماضي، يبدو أن عملية السلام والمصالحة مع حركة طالبان قد توقفت. وما زالت حركة طالبان تتعامل مع حكومة أفغانستان بتحفظ فيما تشن حربا تزداد دموية على الحكومة والشعب وعلى الوجود الدولي في البلد. وتود نيوزيلندا أن تعرب عن تعازيها في ضحايا الهجمات التي وقعت مؤخرا على موظفي الأمن الألمان والأمريكيين الأفغان والتي أدت إلى مقتل وإصابة العشرات. ويستمر تمويل هذه الهجمات وحرب طالبان الأوسع نطاقا من الأرباح المتأتية من الاتجار بالمخدرات والتعدين غير المشروع. كما أن الشواغل المتعلقة بالأزمة الإنسانية الوشيكة في شرق أفغانستان ما برحت تتزايد، حيث يُنتظر عودة ١,٥ مليون لاجئ من باكستان في الأشهر المقبلة.

ولن يكون استثمار المجتمع الدولي في أفغانستان فعالا إلا إذا استخدمنا بشكل استراتيجي جميع الأدوات المتاحة لنا من أجل دعم السلام والاستقرار والأمن. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يلحق الضرر ليس بأفغانستان فحسب بل بالمنطقة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وبخلاف التزامات نيوزيلندا الثنائية، فإنها تقوم بدورها – بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) المتعلق بالجزاءات ولجنة المجلس العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات – لاستكشاف ما الذي يمكن القيام به أكثر لدعم تلك الأهداف من خلال هاتين الآليتين.

وقد عدت في وقت سابق من هذا الأسبوع من زيارة لأفغانستان لمناقشة كيفية استخدام نظم الجزاءات بشكل أكثر فعالية. ورحبت بالالتزام الذي أعرب عنه العديد من المحاورين الأفغان، بمن فيهم الرئيس غني، من أجل زيادة الاستفادة من نظام الجزاءات المفروضة على حركة طالبان كأداة لدعم عملية السلام والمصالحة. ويحدوني الأمل في أن تؤدي تلك المناقشات إلى اتخاذ خطوات ملموسة، بما في ذلك إدراج المزيد من قادة حركة طالبان ومؤيديها، الذين يستفيدون من الإجرام المستمر من خلال الاتجار بالمخدرات والتعدين غير المشروع، على قائمة الجزاءات. وآمل أيضا أن نرى زيادة في الاستفادة من إجراءات الإعفاء في نظام الجزاءات للأشخاص المدرجين في القائمة الذين يشاركون بصورة حقيقية في عملية السلام.

وترحب نيوزيلندا باتفاق السلام الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الأفغانية وقلب الدين حكمتيار، زعيم الحزب

الإسلامي. ونأمل أن يكون مثالا لاتفاقات سلام أوسع نطاقا في المستقبل. وسيكون من المناسب للجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وتنظيم داعش أن تنظر بسرعة في شطب اسم قلب الدين حكمتيار من القائمة عند تلقي طلب بذلك من الحكومة الأفغانية. بيد أنه كي تنجح جميع تلك الجهود، يجب أن يُقابل التزام أفغانستان بالتزام من الآخرين في المنطقة، ولا سيما جيرانها المباشرين. ونرحب بالتركيز على تعزيز التعاون الإقليمي في مشروع قرار اليوم. إن ذلك يتطلبه طابع التحديات التي تواجهها أفغانستان. فلا يمكن لأفغانستان بمفردها أن تتصدى للتدفقات المالية عبر الحدود التي تمول التمرد والإرهاب في أفغانستان، ولحركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وهذا يتطلب جهدا جماعيا، خصوصا أنه سيحقق منفعة جماعية. وينبغي أن يكون واضحا للجميع أن تزعزع استقرار أفغانستان ليس في مصلحة أحد.

السيد بيغيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه.

نرحب بالإكمال الناجح للمشاورات بشأن مشروع قرار اليوم (A/71/L.13) المتعلق بالحالة في أفغانستان. إنه لا يؤكد على ما تحقق من تقدم في أفغانستان حتى الآن فحسب، بل يوفر مبادئ توجيهية لجهود ومسؤوليات كل من أفغانستان والمجتمع الدولي في المستقبل.

ونطمح إلى اتخاذ القرار بتوافق الآراء مرة أخرى، ويسرنا أن نكون من البلدان المقدمة لمشروع القرار.

لقد مرت أفغانستان، خلال السنوات الأربع عشرة الماضية، بعملية تحول رائعة وحققت تقدما كبيرا في العديد من المجالات. ونحيي الحكومة الأفغانية وقوات الأمن وأبناء الشعب الأفغاني لتكريسهم وتصميمهم على بذل جهود حقيقية للتصدي للتحديات. غير أنه ما زال يجري عكس مسار تلك الإنجازات. إن الحالة الأمنية هشة، وما زالت أفغانستان تقف عند منعطف خطر. ولذلك، من الحيوي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للجهود الأمنية والإنمائية التي تبذلها الحكومة الأفغانية خلال عقد التحول. وينبغي أن نضع في الاعتبار أن أفغانستان في نهاية المطاف بحاجة إلى بناء قدراتها في معظم المجالات. وفي الوقت نفسه، لا بد لنا من تقديم كل مساعدة ممكنة للعمل على تحقيق مستقبل آمن ومستقر ومزدهر لأفغانستان.

إن استقرار أفغانستان، وبالتالي استقرار المنطقة، يتوقف على تحسن الحالة الأمنية. إذ لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم في أفغانستان إلا إذا تكللت عملية السلام والمصالحة بنجاح. وفي هذا الصدد، نرحب بتوقيع اتفاق السلام مؤخرا بين ممثلي الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي.

نرحب بجهود الحكومة الأفغانية ونشجعها على ترجمة الإصلاحات إلى واقع. ونعتقد أن التنفيذ الناجح لتلك الإصلاحات سيعزز التماسك السياسي والاجتماعي في البلد. وستواصل تركيا دعم الحكومة الأفغانية في تحقيق برنامجها الأمني والتنموي ما دامت هناك حاجة إلى مساعدتنا. وسنواصل مساعدتنا الثنائية في مجالات الأمن والتنمية، وسنسهم في الجهود التي تبذلها منظمة حلف شمال الأطلسي بوصفها الدولة الإطارية ضمن بعثة الدعم الوطيد.

من الجدير بالذكر أنه خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٥، تجاوزت مساعدات تركيا الإنمائية الرسمية لأفغانستان ٩٦٢ مليون دولار، مما يمثل أكبر برنامج إنمائي منفرد تضطلع به على الإطلاق. ونركز أساسا على المشاريع في مجالات التعليم والصحة والهياكل الأساسية وبناء قدرات المؤسسات الحكومية. وعلاوة على ذلك، وفي مؤتمر بروكسل الأخير بشأن أفغانستان، تعهدت تركيا بتقديم مبلغ ١٥٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، سيستخدم على أساس كل مشروع على حدة بالتنسيق مع السلطات الأفغانية. ونعتقد أن

إجراء حوار حقيقي بين بلدان المنطقة أمر ضروري وفي غاية الأهمية. وفي ذلك الصدد، ستواصل تركيا أيضا المساهمة في أفغانستان من خلال البرامج المتعددة الأطراف، من قبيل عملية قلب آسيا – اسطنبول.

في الختام، أود أن أشدد على أن الشعب الأفغاني يستحق مستقبلا أفضل. وسيؤدي استمرار التزام المجتمع الدولي إلى تعزيز آمالهم في ذلك الصدد. ومن واجبنا المشترك مساعدة أفغانستان على بلوغ ذلك الهدف.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لتمكني من المشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في أفغانستان، وأعرب عن تقديري الخالص للسفير هارالد براون، ممثل ألمانيا ولزملائه على مهارتهم في توجيه المشاورات بشأن مشروع القرار A/71/L.13 المعنون ”الحالة في أفغانستان“، الذي نؤيده.

من المؤسف أنه يتعين علي أن أبدأ بياني بالإعراب عن القلق العميق إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان. تفيد التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة بوقوع ٢ ٣٢٤ حادثة أمنية في تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ هجوما إرهابيا في كابل. وكلاهما يعكس اتجاها متناميا. وقد كرر المجتمع الدولي التزامه بتقديم دعم مالي مستدام إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. في الشهر الماضي، في بروكسل، تعهدت اليابان بمواصلة تقديم مبلغ ١٣٠ مليون في شكل مساعدات أمنية سنويا للسنوات الأربع القادمة. إننا ندرك الجهود المستمرة التي تبذلها تلك القوات للتغلب على التحديات الأمنية، ونرى بعض التحسينات. غير أن الحالة على أرض الواقع عموما لا تزال تتدهور.

إن تحسن الحالة الأمنية أهم شرط أساسي لتحقيق التنمية في أفغانستان. ومن الحيوي أن نرى تقدما في عملية سلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية، بالاقتران مع تحسينات أمنية كبيرة. وتناشد اليابان الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله أن يتعاونا تعاونا وثيقا من أجل تعزيز حكومة الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة. إن خطر التطرف العنيف يقوض الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي في أفغانستان. ومما لا شك فيه أن التطرف العنيف متجذر في ضعف الإدارة ويتفاقم بسببها. وعلاوة على المساعدات الدولية، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل المصالحة الوطنية والإصلاح الإداري وتوطيد أركان المالية العامة أساسية. إن إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ يحدد أهدافا واضحة للحكومة الأفغانية، ونحث بقوة على تحقيقه.

واستنادا إلى مبدأ المساءلة المتبادلة، تعهدت اليابان في مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان بمواصلة تقديم مساعدة تصل إلى ٤٠ مليار دولار سنويا للسنوات الأربع المقبلة، بدءا من عام ٢٠١٧. ويبرهن مؤتمر بروكسل وقرار اليوم على دعم قوي لأفغانستان. بيد أن عملنا لا ينتهي هنا. فيجب أن نركز على تنفيذ التزاماتنا. وسيتمثل اختبارنا النهائي فيما إذا استطاعت أفغانستان تحقيق الاكتفاء الذاتي إلى درجة لم تعد عندها الجهات المانحة بحاجة إلى الإعلان عن تعهدات متعددة السنوات.

يتضمن قرار اليوم العديد من المبادرات التي أبرزتها الحكومة والبلدان المجاورة. وسيوفر التعاون الإقليمي والتواصل أساسا أقوى للنمو الاقتصادي في أفغانستان. ونحن ننتظر بشغف سماع أنباء عن تنفيذ تلك المبادرات والالتزامات، ونتطلع إلى الترحيب بإحراز تقدم في العام المقبل. وختاما، أود أن أقول إن اليابان ملتزمة بمواصلة مساعدة أفغانستان في شق طريقها نحو الاعتماد على الذات ونحو إقامة علاقات ذات فائدة متبادلة مع جيرانها.

السيد بونسر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أعرب عن تقديري لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة. تشكر كندا ألمانيا على تيسير مشروع بشأن الحالة في أفغانستان، وعلى استجابتها بنجاح للطلبات المقدمة في العام الماضي من أجل صياغة قرار أكثر تبسيطا وإيجازا.

أود أن أقول بفخر أن كندا ما فتئت ثابتة في رغبتها في تحقيق السلام والأمن في أفغانستان وفي جميع أنحاء العالم. وكندا ملتزمة بمساعدة الأفغان على صنع مستقبل مستدام وبلد يدار بإحكام، ويحترم حقوق الإنسان ويمسك بزمام مصيره. ولا تريد كندا لأفغانستان أن تصبح ملاذا للإرهاب.

(تكلم بالإنكليزية)

تلك الأسباب التي حملت كندا في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو في تموز/يوليه ٢٠١٦ للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، على أن تتعهد بمبلغ ٤٦٥ مليون دولار للدعم الأمني والمساعدة الإنمائية لأفغانستان تشمل ١٩٥ مليون دولار للأمن و ٢٧٠ مليون دولار للمساعدة الإنمائية.

وتؤيد كندا تأييدا تاما عملية سلام ومصالحة بقيادة أفغانية، وتشكر حكومة أفغانستان على الجهود التي بذلتها حتى الآن، على الرغم من التحديات الهائلة طوال السنة الماضية. كما نرحب بالدور البناء الذي أعلنت البلدان المجاورة عن استعدادها للقيام به من أجل المزيد من التعاون الإقليمي والسلام والمصالحة في أفغانستان.

ونلاحظ مع التقدير الخاص الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الجهات الفاعلة الإقليمية والدور الذي اضطلعت به، إلى جانب الحكومة الأفغانية والمنظمات الدولية، في كفالة سلامة اللاجئين الأفغان وكرامتهم. ونرحب بمواصلة الدعم للأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما النساء والفتيات.

ومن المهم التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن دون المشاركة النشطة والموضوعية من جانب جميع أفراد المجتمع، بمن فيهم النساء الفتيات. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نرى العناصر التالية في القرار السنوي بشأن الحالة في أفغانستان: الالتزامات المتعلقة بتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مجالات الحياة الأفغانية؛ والاعتراف بالدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في عملية السلام؛ والاعتراف بحماية الطفل وباحتياجات التنمية الاجتماعية؛ والأهمية التي تكتسيها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل في الإصلاحات الجارية في قطاع الأمن. وستواصل كندا، من جانبها، التركيز على نهجنا ”حقوق النساء والفتيات أولا“ في جميع برامجنا المتعلقة بمجالات الصحة والتعليم وحقوق الإنسان في أفغانستان.

وتؤيد كندا مشروع القرار. A/71/L.3 ونحن نقف مع الشعب الأفغاني في سعيه لتحقيق مستقبل أكثر أمنا وازدهارا، وسوف نواصل دعمه في سعيه لتحقيق السلام.

السيد روزيشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. إننا جميعا نقدّر عمل الوفود التي ساهمت في نص مشروع القرار السنوي (A/71/L.13). ونقدّر بشكل خاص جهود زملائنا الألمان الذين قاموا مرة أخرى بتيسير المفاوضات بطريقة مهنية للغاية.

وتود سلوفاكيا أن تؤيد البيان الذي أدليَ به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد التقى قادة كل من أفغانستان والمجتمع الدولي في بروكسل قبل ستة أسابيع خلال المؤتمر الذي شارك في تنظيمه الاتحاد الأوروبي وحكومة أفغانستان. وكان ذلك أكبر حدث دولي يعقد في بروكسل خلال الرئاسة السلوفاكية لمجلس الاتحاد الأوروبي. وتمت الإشادة بالمؤتمر على نطاق واسع وبصورة عادلة باعتباره ناجحا. ومن حيث المشاركة، فقد أعرب ٧٥ بلدا و ٢٥ منظمة عن التزامها بدعم شعب أفغانستان. وفي ما يتعلق بالمساعدة المالية، تم التعهد بتقديم مبلغ ١٥,٢ بليون دولار لتعزيز التنمية في أفغانستان. ومن حيث الرؤية السياسية، يواصل قادة أفغانستان العمل معا بطريقة بناءة للحفاظ على وجود عملية سياسية شاملة.

إن تلك النتائج وفرت أساسا متينا للقيام بعمليات للإصلاح بقيادة وملكية أفغانية في البلد. ونظرا للزخم المتولد، فإن إحراز تقدم في عملية السلام والمصالحة في أفغانستان بات أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونحن نشجع الإدارة في كابل على مواصلة المشاركة في جميع الأنشطة المتصلة بتحقيق الاستقرار في أفغانستان، بما في ذلك توفير السلامة والأمن والحكم الرشيد، وتحقيق الشفافية في عملية صنع القرار، وتحسين الأحوال المعيشية الحالية للشعب الأفغاني، مع إيلاء اهتمام خاص للأجيال الشابة والنساء والفتيات.

وأفغانستان التي تتلقى مساهمة سنوية قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ يورو من سلوفاكيا لا تزال تشكل أحد البلدان الثلاثة ذات الأولوية التي تركز عليها المعونة الإنمائية التي نقدمها. علاوة على ذلك، فقد أعلن وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في جمهورية سلوفاكيا، السيد ميروسلاف لايتشاك، في مؤتمر بروكسل، عن تقديم مساهمة بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لمرة واحدة.

ونحن نركز مساعدتنا الاستراتيجية في المقام الأول على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: التعليم، والزراعة، والرعاية الصحية. وليس من قبيل الصدفة أن نركز في سياستنا على تلك المجالات، حيث نعتقد اعتقادا راسخا بأن إدخال تحسينات ملموسة على نوعية حياة الناس يساهم في الطبيعة المستدامة للتنمية. أمّا التعليم، فيشكل الجزء الأساسي الذي لا يتجزأ من أي جهد إنمائي. وتهدف المساهمة السلوفاكية إلى الانتهاء من تشييد مدرستين، سيتم تسليمهما بعد ذلك إلى الحكومة الأفغانية. ونأمل أن توفرا فرص عمل للعديد من المدرسين وأماكن دراسة لمئات الأطفال. كما نستثمر في التعليم لحسن استخدامه من خلال تقديم المنح الدراسية للطلاب الأجانب.

وفي مجال الزراعة، نود أن نساعد شركاءنا في أفغانستان على تحقيق إمكاناتهم عن طريق إنتاج ما يكفي من الغذاء للاستهلاك الداخلي، كما كان الحال في الماضي، عبر الاستفادة من تصدير فائض الإنتاج. وأخيرا، تركز المساعدة السلوفاكية على الحصول على الرعاية الصحية حيث أن كفالة حياة صحية وتعزيز رفاه الجميع من جميع الأعمار أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، على النحو المنصوص عليه في الهدف ٣ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن سلوفاكيا تفخر بالوفاء بتعهداتها حيث ندرك تماما حقيقة أن وجود ما لا يقل عن ٧٥ من الجهات المانحة يمكنه أن يحدث تغييرا. ولن تثمر جهودنا دون وجود قيادة قديرة وشاملة للجميع من جانب شركائنا الأفغان. ونتطلع إلى العمل مع الإدارة في كابل. ونحن على استعداد لمواصلة تنسيق أنشطتنا مع الجهات الفاعلة العالمية والشركاء الإقليميين. ويسرني بصفة شخصية أن أواصل هنا في نيويورك حوارا بنّاء ومثمرا مع زميلي، الممثل الدائم لأفغانستان، سعادة السفير محمود سايكال.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): كثيرا ما يقال إن الأمم المتحدة على وشك العمل معا للدفاع عن الكرامة المتأصلة لجميع البشر عن طريق تعزيز السلام المستدام، وإن هدف الأمم المتحدة هو العمل معا بروح التضامن لمساعدة أعضاء آخرين محتاجين من أسرة البشر. وإذا كانت تلك هي الحالة حقا، فإن المناقشة السنوية اليوم بشأن الحالة في أفغانستان تتيح لنا فرصة للانخراط في التأمل وتقييم ما إذا كانت إجراءاتنا تجاه دولة عضو لها قيمتها وشعبها الشجاع تتفق مع القيم النبيلة والأهداف التي نعتز ونجهر بها.

من المعتاد أن تبدأ البيانات بشأن أفغانستان بإبراز عدد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين قتلوا في العديد من الهجمات اليومية. ومع ذلك، ثمة قصص ملهمة لا تحصى عن رجال ونساء عاديين في أفغانستان يحاولون إحداث فرق في أصعب الظروف. ولكن تلك القصص تجبّها أنباء الموت والدمار. فكم منا يعلم بحصول رباعين موهوبين أفغان على ثمانية ميداليات في بطولة رفع الأثقال الدولية التي جرت في

وقت سابق من هذه السنة؟ وكم منا سمع بابتكار الأخوين الشابين الأفغانيين، مسعود ومحمود حساني، اللذين صمما طائرة بلا طيار منخفضة التكلفة، تسمى مفجرة الألغام، للكشف عن الألغام وتدميرها في بلدهما؟ وكم من عاشق للرياضة بيننا يمكنه أن يشير إلى أن البلد الوحيد الذي تغلب على الفائزين في بطولة العالم للكريكت لفئة العشرين هذا العام كان أفغانستان؟

إن هذه القصص الخاصة بالأفغان العاديين الذين يحاولون التفوق وتحقيق البهجة وتقديم العون لمواطنيهم من الرجال والنساء لا تتجسد بأرقام ونسب مئوية. وفي حين أنه في كل شهر تزداد النسبة المئوية للأطفال الذين يقتلون أو الهجمات على المدنيين والمدارس، فإننا نشهد إسكات العديدين منهم – والذين لو كانوا قد بقوا على قيد الحياة – لكان بإمكانهم أن يغيروا مستقبل أفغانستان. لذلك، نشعر بالجزع إزاء توسيع نطاق مسرح الحرب في أفغانستان والزيادة الكبيرة في عدد الإصابات التي عانت منها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في الأشهر الأخيرة. ونتقدم بتعازينا الصادقة إلى المتضررين من الخسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات جراء العديد من الهجمات الإرهابية التي وقعت في أفغانستان، والتي تسببت بقتل وتشويه المئات من الأبرياء، بما في ذلك الهجمتان الأخيرتان على القاعدة الجوية الأمريكية في باغرام وعلى القنصلية الألمانية في مزار الشريف.

إن الالتزامات التي قطعت في مؤتمر بروكسل تجسد استعداد المجتمع الدولي لمواصلة المشاركة مع أفغانستان وتوسيع نطاقها، حسب احتياجات الشعب الأفغاني. وقد تعهدت الهند في المؤتمر بتقديم مبلغ بليون دولار من أجل بناء القدرات في مجال التعليم، والصحة، والزراعة، وتطوير المهارات، وتمكين المرأة، والطاقة، والهياكل الأساسية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

ولكن حتى ونحن نبذل جهودا بشكل جماعي بغية إعادة بناء المؤسسات والهياكل الأساسية والشبكات في أفغانستان من خلال المساعي التعاونية، هناك من يهدفون إلى تدمير ما يجري بناؤه وتقويضه. فالجماعات والأفراد الذين يرتكبون العنف ضد الشعب والحكومة في أفغانستان يعملون في الخفاء خارج نسيج القانون الدولي تماما. ويجب ألا تتاح لهم الملاذات الآمنة والملاجئ في البلدان المجاورة لأفغانستان. وستقطع جهودنا الجماعية على تلك الجبهة شوطا طويلا في تعزيز السلام المستدام في أفغانستان.

ويتمتع مشروع القرار A/71/L.13، الذي سيعتمد اليوم، بلغة مشجعة للغاية بشأن التعاون والترابط الإقليميين. وتؤمن الهند بالعمل مع أفغانستان والبلدان الإقليمية، وتلتزم بذلك، فيما يتعلق باستعادة الدور المركزي لأفغانستان باعتبارها الجسر البري لمنطقتنا. ومع أخذ ذلك الهدف في الاعتبار، اختارت الهند مدينة أمريتسار لاستضافة المؤتمر الوزاري لقلب آسيا المعقود في الشهر المقبل. فأمريتسار تقع في على أحد أقدم وأطول الطرق الرئيسية في آسيا، الذي يعود تاريخه إلى القرن الثاني قبل الميلاد. وقبل خمسة قرون أنشئت النسخة الحديثة من هذا الطريق من كابل إلى كولكاتا على يد الملك شير شاه سوري الأفغاني من أصل هندي. ويمكن للطريق نفسه، حتى في يومنا هذا، أن يصبح الشريان الرئيسي الذي يتخلل الهند ويعبر باكستان ليصل إلى أفغانستان. ويحتاج أولئك ضيقو الأفق إلى فتح قلوبهم والسماح باستخدام الطرق الرئيسية في التجارة الأفغانية من كل مكان في المنطقة وإليها.

إن التحديات الأمنية التي يواجهها الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية لم تنحسر. ونلاحظ أن أفغانستان، جنبا إلى جنب مع بعثة الدعم الوطيد، تواصل بذل الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. بيد أن الداعمين الغامضين لبعض التنظيمات الإرهابية، مثل حركة طالبان، وشبكة حقاني، وتنظيم الدولة

الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة والكيانات المرتبطة بها، مثل جماعة لاشكار طيبة وجماعة جيش محمد، لم يتم ردعهم، على نحو ما يتجسد في الاتجاه التصاعدي لعدد الإصابات.

ويجب على الأمم المتحدة أن تفعل المزيد من أجل إرسال الرسالة الصحيحة. فعدم الاتساق في تنفيذ الجزاءات المفروضة على بعض هذه الجماعات الإرهابية يطيح بسلطة الأمم المتحدة، وهناك حاجة لمعالجة ذلك. ولا بد من الإشارة إلى زعيم حركة طالبان – ذلك الكيان المحظور – باعتباره إرهابيا. إن المجتمع الدولي يتوق للعمل. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، طلب الرئيس الأفغاني أشرف غني نفسه إلى وفد لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن إدراج ذلك الشخص، ومن شابهه، في قائمة الإرهابيين. وما لم يكن مجلس الأمن والهيئات التابعة له يشكلون جزءا من استجابة متماسكة للإرهاب العالمي، فإنهم يواجهون خطر التهميش من حماية أهم الأولويات الأمنية للدول الأعضاء التي يجري تمزيق نسيجها على يد الإرهابيين.

وتحظى حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان بالدعم الكامل من الهند من أجل تعزيز قدراتها الدفاعية. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقف إلى جانب حكومة أفغانستان وشعبها في هذه الأوقات الصعبة. ونرى أن الطريق إلى المصالحة في أفغانستان ينبغي أن يكون من خلال عملية بقيادة وملكية أفغانية، مع التقيد بالخطوط الحمراء المقبولة دوليا، بما يجسد تطلعات شعب أفغانستان. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تأجيل تحقيق السلام وعملية السلام إلى أجل غير مسمى. إن الوقف الفوري للعنف أمر ضروري، ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل عملية السلام والمصالحة بغية تحقيق النتائج، وأن يتم ذلك بسرعة. وعلينا الحفاظ على المكاسب التي حققها شعب أفغانستان في العقد ونصف العقد الماضي وتوطيدها.

ونثني على الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. فهي تقدم المساعدة في مختلف القطاعات، حتى في الوقت الذي تشهد فيه أفغانستان أحد أكبر تدفقات اللاجئين العائدين وتزداد التحديات الأمنية التي تواجهها تعقيدا. بيد أنه يجب على البعثة أيضا أن تواجه على نحو مباشر الصعوبات التي لا تزال قائمة في أفغانستان جراء وجود الملاذات الآمنة والملاجئ التي يواصل الإرهابيون التمتع بها خارج حدود أفغانستان.

أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أفضل الآمال والتمنيات لشعب أفغانستان الذي يواصل السعي لتحقيق التميز فيما لديه من مدن وأماكن منكوبة بالحروب والنزاعات. وتثق الهند ثقة كاملة في الشعب الأفغاني الشجاع والقادر على الصمود. كما نعرب عن دعمنا الكامل لجهود المجتمع الدولي في تعزيز القيم الإيجابية والخطة التقدمية التي يجري اتباعها في أفغانستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): نشيد بالوفد الألماني على جهوده في توجيه المفاوضات بمهارة بشأن القرار السنوي المتعلق بأفغانستان، الذي ستعتمده الجمعية العامة قريبا، والذي شاركت باكستان في تقديمه.

إن قرار الجمعية العامة السنوي لا يزال يمثل إشارة وتجسيدا لدعم المجتمع الدولي لأفغانستان حكومة وشعبا. ونؤيد نداء الجمعية العامة الموجه إلى الحكومة الأفغانية لمواصلة العمل بروح من التعاون بغية تحقيق تقدم حقيقي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدهم. وتعد الوحدة داخل الحكومة الأفغانية أمرا لا بد منه من أجل التصدي بفعالية للتحديات المتعددة التي تواجهها.

إن الحالة في الميدان اليوم تشكل صورة مثيرة للقلق لانعدام الأمن المتزايد، والعنف المتصاعد، والخسائر المتنامية في صفوف المدنيين، والتهديدات المتزايدة التي يتعرض لها الاستقرار السياسي والاقتصادي لأفغانستان. ويمثل وجود

أعداد كبيرة من الإرهابيين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب والجماعات المقاتلة في المناطق الأفغانية الواسعة غير الخاضعة للحكم تحديا يفرض نفسه أمام تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان. فهي تشكل خطرا لا على أفغانستان فحسب، ولكن على بلدي أيضا، بل وعلى المنطقة بأسرها. ويمكن أن تصبح أفغانستان مرة أخرى مصدرا للإرهاب العالمي، بما لذلك من آثار خطيرة على المنطقة والعالم.

ومن خلال مشروع القرار (A/71/L.13) الذي سنعتمده اليوم بتوافق الآراء، سنؤكد بالإجماع ودون لبس على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع الطويل الأمد في أفغانستان. فالسلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تسوية تفاوضية. وقد كان هذا هو موقف باكستان الثابت والموضوعي طوال فترة الحرب الطويلة. ويسعدنا أن يتم تأكيد هذا الأمر الآن بتوافق دولي في الآراء. ولا يزال إجراء حوار بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان الأفغانية هو السبيل الوحيد لإنهاء معاناة أفغانستان الطويلة الأجل.

وفي حين أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد على تعزيز عملية السلام والمصالحة، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الأفغان أنفسهم. ولن تكون العملية مضمونة إلا إذا خلصت الأطراف الأفغانية نفسها إلى أنه ليس هناك حل عسكري للحرب الأفغانية، وعملت بشكل جاد ودؤوب من خلال عملية حوار مجدية لتحقيق المصالحة والسلام في الداخل. ويؤكد الاتفاق الأخير بين الحكومة الأفغانية وجماعة الحزب الإسلامي على أن المفاوضات يمكن أن تنجح.

وباكستان على استعداد للمساعدة في إحياء عملية الحوار مع حركة طالبان الأفغانية، التي ساعدنا على تيسيرها في تموز/يوليه ٢٠١٥، بناء على رغبة صريحة من الرئيس أشرف غني.

والمؤسف أن هذه العملية توقفت بعد ذلك لأسباب معروفة جيدا. بيد أن هذه الانتكاسة، وإن كانت مخيبة للآمال، ينبغي ألاّ ثنينا عن تجديد جهودنا لتحقيق المصالحة. ولا يمكن أن تنجح مساعي باكستان لتحقيق هذه الغاية إلاّ إذا كانت الأطراف الأفغانية نفسها ترغب في مواصلة طريق الحوار بدعم ومشاركة لا لبس فيهما من جانب جميع أعضاء مجموعة التنسيق الرباعية، التي تضم الولايات المتحدة والصين.

لقد أسفرت الحرب والنزاع لأكثر من ٣٥ عاما في أفغانستان عن نتائج خطيرة بالنسبة إلى أمن بلدي واستقراره وتنميته الاقتصادية. وما فتئت باكستان الضحية الرئيسية للإرهاب النابع من أفغانستان. وعكست باكستان مسار التيار ليصبح ضد الإرهاب من خلال العمليات الهادفة التي تقوم بها قواتنا المسلحة، والالتزام الواضح الذي قطعته قيادتنا السياسية، والتأييد الشائع من جانب شعبنا. وكانت عمليتنا العسكرية ضد الإرهابيين، التي قام بها أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ جندي، كبيرة وفعالة بقدر العمليات التي تجري في أي مكان في العالم. ويجري تنفيذ خطة عملنا الوطنية الشاملة بشكل تدريجي.

ولكن المؤسف أن حملة باكستان ضد الإرهابيين تهددها مكائد خارجية. فحركة طالبان باكستان وزعيمها، الملا فضل الله، يواصلان التمتع بالملاذ الآمن في أفغانستان. وندعو الحكومة الأفغانية إلى اتخاذ إجراءات ضد حركة طالبان باكستان، وحرمانها من الملاذ الآمن، وإنهاء تواطؤ وكالاتها مع الخصوم الذين أعلنت باكستان أنهم يحرضون على الإرهاب في باكستان.

وبغية منع وقوع هجمات عبر الحدود، ما فتئت باكستان تحث الحكومة الأفغانية على التعاون في إرساء ضوابط صارمة على طول الحدود الدولية، ووضع صيغة نهائية لإجراءات التشغيل الموحدة التي تتناول إدارة الحدود، ودعم خطة باكستان لإقامة سياج على النقاط الضعيفة على الحدود. وأود أن أكرر استعداد باكستان للعمل مع الحكومة الأفغانية من

خلال آلية التشاور الرفيعة المستوى التي أنشئت لمعالجة المسائل الحدودية.

إن مصيرَي شعبَي باكستان وأفغانستان متداخلان، وتربط بينهما أواصر قديمة وصلات قرابة ودين وتاريخ مشترك. وقد وفرت باكستان للشعب الأفغاني الشجاع ضيافة ودعما غير مسبوقين على مدى العقود العديدة الماضية من عملهم والمأساة التي عانوها بفعل التدخلات العسكرية الأجنبية. فتحنا قلوبنا ومنازلنا لأكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني، وساندناهم لأكثر من ٣٥ عاما ودعمناهم حيث لم يكن دعم المجتمع الدولي كافيا. ونود أن نشهد عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة إلى ديارهم عاجلا وليس آجلا.

وسوف تواصل باكستان تقديم المساعدة الاقتصادية وغيرها من المساعدات من أجل تعزيز السلام والتنمية في أفغانستان. والتعهد الذي قطعناه في مؤتمر بروكسل الأخير بتقديم المساعدة المالية ليس سوى دلالة واحدة على دعمنا. وعلى الرغم من الهجمات والتوترات التي تواجهها باكستان على حدودها الشرقية، فقد قررت حضور مؤتمر قلب آسيا في أمريتسار لتأكيد التزامها بتحقيق أمن أفغانستان وتنميتها. ومن المؤسف أن قلب آسيا هذا لا يزال يترف أيضا بسبب الحيل التي يمارسها البلد المضيف بشأن المؤتمر المقبل.

إن أفغانستان ومنطقتنا تقفان أمام منعطف حاسم آخر قد يتطلب إجراء تعديلات استراتيجية. وفي هذه اللحظة، من الأهمية بمكان إجراء تقييم موضوعي للأسباب الأساسية للبيئة الأمنية المتدهورة في أفغانستان، وطبيعة الإرهاب ومصادره هناك وفي المنطقة. واليوم، ثمة حاجة إلى التصدي للتهديد الإرهابي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة، والجماعات الإرهابية، من قبيل حركة طالبان باكستان، التي ترتبط بهذه الحركات الإرهابية العالمية. هذا هو التحدي الذي يجب أن نواجهه.

إن المصالحة في أفغانستان يجري إحباطها بفعل المصالح المحلية والإقليمية التي تعتبر هامشية بالنسبة إلى الحملة العالمية ضد إرهاب داعش وتنظيم القاعدة. ويجب أن يضغط المجتمع الدولي على هذه المصالح المحلية بطريقة منسقة من أجل التفاوض بشأن تحقيق السلام وتمكيننا جميعا من دحر خطر الإرهاب العالمي.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بحقيقة أنه، مرة أخرى ولعام آخر، سيجري اعتماد القرار بشأن الحالة في أفغانستان (A/71/L.13) بتوافق الآراء. وأود أن أنوّه في البداية بالدور الممتاز الذي قام به وفد ألمانيا، وبالبيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لأفغانستان، السفير سايكال.

ستدخل أفغانستان، في غضون أسابيع قليلة، السنة الثالثة من عقد التحول. وقد أحرز تقدم كبير ولكن الحالة معقدة جدا. لذلك، أشجع أفغانستان على مواصلة تكثيف الإصلاحات المعتمدة، وبصفة خاصة على إحراز تقدم في تهيئة بيئة مواتية لزيادة النشاط الاقتصادي. وأود أن أخص بالذكر الأهمية التي ما فتئت الحكومة الأفغانية تعلقها على مكافحة الفساد، وهو بالتأكيد أمر أساسي لكفالة التنمية. وأود أيضا أن أشدد على الإنجازات التي تحققت على صعيد الحريات المدنية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة. والمثال على ذلك هو خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، التي اعتمدت مؤخرا.

وترحب إسبانيا بنجاح مؤتمر بروكسل، الذي عقد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر وشاركت في تنظيمه أفغانستان والاتحاد الأوروبي، وبالالتزامات المالية الكبيرة التي تم التعهد بها هناك.

ولا يزال الأمن يشكل تحديا أساسيا في أفغانستان. وفي مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في وارسو مؤخرا، جدد المجتمع الدولي التزامه بأفغانستان في هذا المجال

حتى عام ٢٠٢٠. وأود، من على هذا المنبر، أن أثني مرة أخرى على جهود وتضحيات أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وستواصل إسبانيا، التي عانت قبل أقل من سنة في كانون الأول/ديسمبر من العنف الإرهابي بشكل مباشر حيث توفي مواطنان إسبانيان في هجوم على السفارة الإسبانية في كابل، دعم تلك الجهود كما فعلت حتى الآن، وكذلك جهود بعثة الدعم الوطيد لتقديم المساعدة والمشورة والتدريب للقوات الوطنية الأفغانية.

إن نهاية النزاع في أفغانستان يتطلب بالضرورة التوصل إلى حل سياسي. وقد دعمت إسبانيا، وستواصل دعم الجهود التي يقودها الأفغان لصالح تحقيق السلام والمصالحة. ونحن على ثقة بأن تلك الجهود ستؤتي ثمارها قريبا. وفي غضون بضعة أسابيع، ستصل إسبانيا إلى نهاية فترة سنتين من الخدمة المكثفة للمجتمع الدولي بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن. وقد تحمّل بلدي خلال هذه الفترة مسؤولية العمل في صياغة النصوص المتعلقة بأفغانستان وتشرف بذلك. وكان تولينا لتلك المسؤولية متسقا تماما مع الصداقة بين بلدينا والالتزام الذي تم التعهد به قبل سنوات عديدة لتحقيق الاستقرار والتحول في أفغانستان. والتزام إسبانيا بأفغانستان ثابت وطويل الأمد وسيستمر في السنوات المقبلة.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وأشكر البعثة الدائمة لألمانيا على ما قامت به من عمل تيسيري رائع حيث بفضله نستطيع اليوم اعتماد مشروع القرار A/71/L.13 بشأن أفغانستان، بتوافق الآراء. وهذا الاعتماد بتوافق الآراء ليس بالتأكيد أمرا يسيرا. إنه يشهد على تضامن المجتمع الدولي بأسره مع أفغانستان وشعبها.

لقد قطعت أفغانستان شوطا طويلا خلال ١٥ عاما، وهو طريق صعب ومليء بالعقبات، غير أنها شهدت أيضا تقدما كبيرا. ومن الأمثلة على ذلك تحقيق الانتقال السياسي السلمي قبل سنتين، والتطورات المشجعة في التحاق الطلاب بالمدارس الابتدائية وانخفاض معدل وفيات الرُضَّع. ويجب أن نشيد بالتقدم المحرز حتى وإن لم يقضِ على التحديات المتبقية.

وندرك أن الإطار العام ما زال هشا، فما تزال الحالة الأمنية مثيرة للقلق. وتشهد على البيئة الأمنية الخطرة هذه سلسلة الهجمات القاتلة، بما فيها التي شُنّت على القنصلية الألمانية في مزار شريف وقاعدة باغرام. وتدين بلجيكا تلك الهجمات الإرهابية بأقوى العبارات، وتعرب من خلالي عن تعازيها إلى أسر الضحايا وأقاربهم.

وفي ذلك السياق، فإن دعم المجتمع الدولي أمر حاسم للغاية. ونلاحظ أن استمرار وجود الأمم المتحدة في البلد، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والالتزام المتجدد من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي في مؤتمر قمة وارسو يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه، والتأكيد في مؤتمر بروكسل المعقود في ٥ تشرين الأول/أكتوبر على التمويل الدولي المستمر للتنمية الأفغانية، أدلة ملموسة على ذلك الدعم الذي تؤيده بلجيكا.

ولكننا نعلم أيضا أنه ليس بوسع مساعدة المجتمع الدولي أن تحقق السلام لوحدها، بالرغم من أهميتها الحاسمة. وعليه، نشجع جميع الجهود الرامية إلى تحقيق عملية سلام يقودها الأفغان لصالح الأفغان أنفسهم. وندعو في ذلك الصدد، جميع الأطراف الفاعلة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الإقليميين، إلى إبداء الالتزام الجدي بالحوار لأجل التوصل إلى تسوية سياسية من شأنها أن تساعد على تحقيق السلام والمصالحة الدائمين.

وفي حين تكتسي مسائل الأمن والمصالحة أهمية بالغة لإعادة بناء البلد، فإن تحقيق التنمية البشرية أيضا عامل حاسم آخر لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. فما يزال الكثير جدا من الأفغان يعيشون في فقر وعوز. فهل ثمة ما يثير دهشتنا حين نرى الكثيرين ولا سيما الشباب، يختارون الهجرة في مواجهة العنف والفقر؟ ولعل أفضل طريقة لوقف نزيف قوة الحياة تلك في البلد هي توفير آفاق مستقبل حقيقي للشباب. وتسهم بلجيكا من جانبها في برنامج الأمم المتحدة المعني بتيسير إعادة الإدماج الدائم للأفغان في بلدهم.

ويعتمد تحقيق الاستقرار على المدى الطويل أيضا على احترام حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة. ونرحب بالجهود التي بذلتها الحكومة الأفغانية بالفعل في مكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. بيد أنه لا يزال أمامها شوط طويل. ويجب في جميع الأحوال، أن تضطلع المرأة بدور رئيسي في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلا عن عملية المصالحة الوطنية وبناء السلام وتحقيق العدالة الانتقالية. وتسعى بلجيكا من جانبها، إلى إقامة شراكة مع الحكومة الأفغانية في جهودها الرامية إلى حماية المرأة وتمكينها وإشراكها، وتساهم ماليا في البرنامج القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وهناك مسألة رئيسية أخرى فيما يتعلق بمستقبل البلد، وهي حماية الأطفال، حيث يلحق تصاعد النزاع الضرر بالأطفال بصورة غير متناسبة. وفي حين نشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة في إطار خطة العمل الرامية إلى كبح استخدام الأطفال وتجنيدهم في قوات الأمن والدفاع الوطنية الأفغانية، فإننا نشجع التعاون الحالي المستمر مع الأمم المتحدة بغية التنفيذ الكامل لبنود الخطة وخريطة الطريق التابعة لها. وندعو، في ذلك الصدد، إلى فرض حظر عام على تجنيد الأطفال وإنشاء مجموعات لحماية الطفل في مراكز التجنيد التابعة للشرطة الوطنية في جميع أنحاء البلد.

وأخيرا، فإن إعادة تأهيل وإدماج الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة عبر برامج مناسبة عامل أساسي آخر لضمان السلام والأمن الدائمين. ويجب عدم إهمال ذلك العنصر لأنه بمثابة وسيلة وقائية من شأنها جعل كسر حلقة العنف المفرغة في البلد أمرا ممكنا. ونرحب علاوة على ذلك بجميع الجهود الرامية إلى إزالة الألغام وتحييد المتفجرات من مخلفات الحرب التي غالبا ما يكون الأطفال ضحايا رئيسيين لها للأسف. وإن في حماية راشدي الغد حفاظ على المستقبل.

ختاما، أدعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما حماية الموظفين الطبيين والمرافق الطبية على النحو المبيّن في قرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦) المتخذ في ٣ أيار/مايو وينطبق ذلك القرار أيضا على أفغانستان، حيث يواصل عدد الهجمات على المستشفيات والموظفين الطبيين الازدياد للأسف. وتكرر بلجيكا تأكيد دعمها لشعب وحكومة أفغانستان. وسنقف اليوم وغدا إلى جانبها في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية والاستقرار في البلد.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى زملائنا الألمان على عملهم الممتاز، كالعادة، فيما يتعلق بمشروع القرار A/71/L.13 بشأن الحالة في أفغانستان، والذي يسعد وفد بلدي المشاركة في تقديمه.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وأود أن أدلي بالنقاط التالية، بصفتي الوطنية.

نرحب بالاختتام الناجح لمؤتمر بروكسل المعقود في تشرين الأول/أكتوبر. فقد جدّد الشراكة من أجل الرخاء والسلام بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، وأيّد خطة الإصلاح الطموحة التي وضعتها الحكومة الأفغانية. وسيكون التزامنا

الجماعي إزاء أفغانستان على مدى السنوات الأربع المقبلة أمرا حاسما لضمان أن يظل البلد على الطريق المؤدي إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي. وبالمثل، فإن وحدة القيادة الأفغانية وتوافق الآراء على نطاق واسع عنصران أساسيان لمواصلة الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها، ومكافحة الفساد وتعزيز حماية حقوق الإنسان وإصلاح العملية الانتخابية ومكافحة الاتجار والتصدي لمشاكل التشرد.

ويشير أحدث تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكذلك ”الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٦“ إلى تراجع في الجهود الرامية إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتشير التقديرات إلى ازدياد إنتاج الأفيون بنسبة ٤٣ في المائة منذ عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى تأثير ذلك على التنمية والصحة والأمن، فإن في ذلك ما يثير القلق ويدعو إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزما.

ومثلما ذكر العديد من الزملاء، فإن بناء مستقبل أفغانستان يقتضي المشاركة الشاملة من جميع الجهات الفاعلة، بما فيها المرأة التي تزداد مشاركتها في صنع القرار. ونرحب بالتقدم المحرز، بما في ذلك إعادة تخصيص حصة ٢٥ في المائة للمرأة في البرلمان. ولكن التقدم المحرز لا يزال متفاوتا بسبب محدودية القدرات المؤسسية والحالة الأمنية في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة طالبان، فضلا عن استمرار ثقافة الإفلات من العقاب. لا تزال النساء الناشطات تتعرضن للتهديد والاستهداف والقتل. إن العقوبة البدنية، بل وحتى إعدام المرأة، لا تزال تحدث تحت ذريعة ما يسمى بالجرائم الأخلاقية. ويلزم بوضوح إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن القضاء على العنف ضد المرأة والتشريعات الأخرى ذات الصلة، فضلا عن خطة العمل الوطنية استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الحالة التي يواجهها الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام في أفغانستان. وقد أحرز البلد تقدما ملحوظا في هذا المجال، إلا أنه لا يزال على قائمة البلدان العشرة الأكثر خطورة في العالم على كون المرء صحفيا. وخلال العام الماضي، هاجمت حركة طالبان صحفيين بالتهديدات والاعتداءات والتفجيرات وحالات الاختطاف. وتم قطع رأس أحد الصحفيين المحليين. إن حرية التعبير والإعلام هما جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التي تقوم أفغانستان ببنائها بهذه التضحيات كبيرة. نحن نشجع السلطات الأفغانية على تعزيز جهودها الرامية إلى التحقيق في الهجمات ضد الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام ذات الصلة، وتقديم الجناة إلى العدالة.

يرحب وفد بلدي باتفاق السلام الذي وقعته الحكومة الأفغانية والمجلس الأعلى للسلام مع الحزب الإسلامي (قلب الدين حكمتيار) في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وتدعم جهودها الرامية إلى العمل مع جميع الجماعات المسلحة دون شروط مسبقة. وفي الوقت نفسه، وكما لاحظت الوفود الأخرى، فإن الحالة الأمنية في البلد لا تزال مثيرة للقلق. فقد شهد العام الماضي سقوط ١١ ٠٠٠ من الضحايا المدنيين، ويتوقع أن يكون العدد أكبر في هذه السنة. ومثّل الأطفال ربع إجمالي عدد الضحايا. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٦ وحده، شهدت القوات الأفغانية مقتل ما يربو على ٥٠٠ ٥ من أفرادها. وفي الآونة الأخيرة تحديدا، في غضون بضعة أسابيع، هاجمت حركة طالبان القنصلية الألمانية في مزار شريف، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٤ أشخاص وجرح ١٢٠ آخرين؛ وهوجمت أكبر القواعد العسكرية للولايات المتحدة في أفغانستان؛ وانفجرت قنبلة مغناطيسية مضادة للدبابات تحت سيارة في كابل بالقرب من وزارة التعليم العالي؛ ونفذ مفجر انتحاري هجوما على مركبة حكومية أعلن المسؤولية عنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

والشام. ونواسي أولئك الذين تضرروا من هذه الهجمات وغيرها، ونعرب عن تعازينا بالخسائر في الأرواح.

ولا يمكن أن تكون مشاركة المجتمع الدولي في مساعدة ودعم جهود أفغانستان الرامية إلى توفير الأمن لشعبها، أكثر أهمية من هذه المرحلة. نرحب بالاتفاق الذي تم التوقيع عليه في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو لتمديد وجود بعثة الدعم الوطيد في أفغانستان لما بعد عام ٢٠١٦. وتواصل ليتوانيا، بالتعاون مع حلفائها، مساعدة أفغانستان في إعداد المدربين مهنيا وتجهيز قوات الدفاع والأمن. ففي هذا العام، تبرعنا بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الصندوق الاستئماني للجيش الوطني لأفغانستان، ونعتزم مواصلة دعمنا للجيش الوطني الأفغاني. وتقدم هيئة الأركان في جيشنا المساعدة في إطار بعثة الدعم الوطيد في كابل وهيرات. ترحب ليتوانيا بالتزام الاتحاد الأوروبي بدعم الشرطة المدنية في أفغانستان بعد انتهاء البعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان في عام ٢٠١٦.

إن تحقيق أفغانستان مستقرة وسلمية ومزدهرة يمثل أولوية ومصالح مشتركة. وليتوانيا على استعداد لمواصلة دعم جهود الشعب الأفغاني الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

السيدة كانشافيلي (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق بشأن موضوع اليوم، وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أشكر الوفود الأخرى ووفد ألمانيا على تيسيرهم مرة أخرى المفاوضات على مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان هذا العام (A/71/L.13). وبوصف جورجيا أحد مقدمي مشروع القرار، فإنها تتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء في هذه الجلسة.

جورجيا محظوظة لكونها من بين تلك البلدان التي تساعد أفغانستان على إعادة بناء لبلد الذي مزقته الحرب وابتلي بالعنف. ونظل ملتزمين بتنمية أفغانستان كدولة آمنة ومستقرة وديمقراطية وذات سيادة. وفي هذا السياق، نشيد بجهود حكومة أفغانستان الرامية إلى تأسيس بلد آمن ومزدهر الأمر الذي يستحقه الشعب الأفغاني بجدارة ويصب في مصلحتنا جميعا. إن كفاح تلك الأمة الشجاعة لتحقيق السلام والاستقرار والوحدة لا يمكن أن تترك أحدا غير مبال. تفخر جورجيا أيما فخر، رغم صغر حجمها والتحديات التي تواجه سيادتها وسلامتها الإقليمية، بأنها ساهمت لأكثر من عقد من الزمن في تعزيز الأمن الإقليمي من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

وفي السنوات الأخيرة، كان الجنود الجورجيون جزءا من القوات الدولية، وقد أظهروا تفوقا في الشجاعة والروح المهنية والتفاني، وهو دليل واضح على التزام دولتنا بتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. ويسعدنا جدا أن نعلم أن قوات الأمن الدولية، وفي مقدمتها، الوحدة الجورجية، تصدت بنجاح للمهاجمين في أثناء الهجوم الذي وقع مؤخرا على القنصلية العامة لألمانيا في مزار شريف. وأنقذت شجاعتهم ومهنيتهم حياة الكثيرين.

وقد انضمت جورجيا إلى ائتلاف مكافحة الإرهاب مباشرة بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر المروعة، بالسماح باستخدام مجالها الجوي ومطاراتها لعبور قوات وأفراد التحالف إلى أفغانستان، وكانت جزءا لا يتجزأ من شبكة التوزيع الشمالية. في عام ٢٠٠٤، زادت جورجيا مشاركتها بالمساهمة بقوات وأصبحت، في غضون عدة سنوات، أكبر مساهم بقوات من غير الدول الأعضاء في الناتو في القوة الدولية للمساعدة الأمنية وثاني أكبر مساهم بقوات فرديا بعد الولايات المتحدة. وحتى بعد انتهاء بعثة القوة الدولية في عام ٢٠١٤، لا تزال

جورجيا تقدم مساهمة كبيرة إلى بعثة الدعم الوطيد. علاوة على ذلك، فإن جورجيا مصممة على مواصلة دعمها للجهود الدولية المبذولة في أفغانستان، بعد عام ٢٠١٦. وجورجيا على أهبة الاستعداد لأن تقدم للجانب الأفغاني فرص التدريب والتمرين في مراكز التدريب العسكرية الجورجية، وأن تتقاسم خبرتها في تحول الدفاع والإصلاحات.

وإلى جانب المساهمة بقوات، فإن جورجيا ملتزمة بمواصلة تقديم الدعم المالي لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وحوّلت جورجيا فعلا مبلغ مليون دولار إلى الصندوق الذي يدعم تلك القوات، وسنخصص الشريحة الأخيرة البالغة ٠٠٠ ٥٠٠ دولار في السنة المالية ٢٠١٧، وبالتالي سنفي بالتزامنا. وفي تموز/يوليه، أعلنت جورجيا أيضا تعهدا جديدا بمواصلة تبرعها في دعم التنمية في أفغانستان من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠.

إن السير على الطريق إلى السلام والاستقرار ليس سهلا. وإذ نضع في اعتبارنا جميع الجهود والتضحيات البارزة التي بُذلت في أفغانستان، فإننا واثقون بأنه، مع استمرار تصميم الحكومة الأفغانية، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة البناء على المكاسب وزيادة المضي قدما بالتقدم المحرز بشق الأنفس حتى الآن في، والتصدي للتحديات التي لا تزال قائمة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا، وبروح الشراكة تلك، مع التركيز على دعم السلام والعدالة والتنمية، فإن جورجيا ستواصل الوقوف إلى جانب أفغانستان والشعب الأفغاني في السنوات القادمة.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه والوفد الألماني على تيسير المفاوضات بشأن مشروع القرار A/71/L.13 بطريقة شاملة للغاية. وإيطاليا هي أحد مقدمي مشروع القرار، وهي تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي.

ومثّل مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان فرصة هامة لتجديد الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، وهي أمر لا غنى عنه لضمان تحقيق التنمية في المستقبل، ونمو الاكتفاء الذاتي والازدهار للبلد، وخاصة شعب أفغانستان. نحن جميعا ندرك مدى هذا الهدف الطموح، ولكن المخاطر كبيرة وأفغانستان لا يمكنها تحمل الفشل على طريق الإصلاح. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن تصميم وفعالية إجراءات حكومة الوحدة الوطنية تكتسي أهمية بالغة. وفي العامين الأولين من ولاية الحكومة، حققت مختلف النتائج المشجعة، ولكن من الضروري تماما اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة في هذا الاتجاه. إن تماسك قادة أفغانستان والشعور بالمسؤولية من جانب جميع المؤسسات الأفغانية، في هذا الصدد، ليسا خيارا بل شرطا لا مفر منه.

وعلاقة التضامن بين الجهات المانحة وأفغانستان التي تم تجديدها في بروكسل، وقبل ذلك في طوكيو ولندن – مبنية على هذا الافتراض.

بعبارة أخرى، يجب التقيد التام بإطار المساءلة المتبادلة، لكي نعلن نجاح الإصلاح الطموح وبرامج التنمية التي تنفذها الحكومة الأفغانية. لذلك، يتعين علينا أن نبذل كل جهد ممكن لمكافحة الفساد، الذي يمثل عقبة كأداء على طريق التنمية، ويؤدي إلى عدم الثقة العامة في المؤسسات الوطنية. ويجب استكمال إصلاح النظام الانتخابي وجعل الإدارة الاقتصادية أكثر كفاءة. وتتجلى الأولوية الرئيسية في تحسين وضع المرأة الأفغانية من خلال تعزيز حقوقها، وتمكينها في كل قطاع وفي كل مستويات المجتمع. ونحن نقدر إعراب الحكومة الأفغانية عن التزامها القوي بتحقيق تلك الأهداف، ويمكنها أن تستمر في التعويل على دعمنا الكامل عند قيامها بذلك. وقد جددت إيطاليا مؤخرا دعمها الملموس في مؤتمر بروكسل.

تشكل الأوضاع الأمنية عاملا حاسما في مواجهة التحدي المتمثل في الحفاظ على التقدم المحرز في السنوات الـ ١٥

الماضية في أفغانستان، وتوسيع ذلك التقدم. واليوم، تشارك قوات الأمن والدفاع الوطنية الأفغانية بقوة في مكافحة أعمال الجماعات المتمردة الإرهابية المعادية، التي تتسبب في وقوع أعدادا متزايدة من الضحايا المدنيين والمشردين داخليا. ومن أجل المساعدة على مواجهة هذا التحدي الصعب، تقدم إيطاليا دعمها العملي لجهود الحكومة الأفغانية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في البلد. وخلال مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد وارسو، أكدنا من جديد مع شركائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي، التزامنا بمساعدة قوات الدفاع والأمن الأفغانية لتحسين قدراتها، من خلال دورنا كدولة إطار، في سياق بعثة الدعم الوطيد. ومن أجل ضمان إحلال السلام الدائم في أفغانستان، يظل السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية يشكل الهدف السياسي الرئيسي.

إن الشروع في عملية سلام محتملة سيستفيد بالتأكيد من إطار التعاون والتقارب بين الذين يمكن أن يؤدوا دورا إيجابيا لتحقيق هذا الهدف. لذلك، نحن بحاجة إلى تجديد الجهود الدبلوماسية بحيث يمكن للتعاون البناء بين أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين على وجه الخصوص، أن يؤدي إلى حد كبير إلى توفير الظروف المواتية لعملية السلام، وإلى دورة مفيدة من الاستقرار والتنمية لما فيه مصلحة أفغانستان والمنطقة ككل.

السيد مصطفى (مصر): في البداية ترحب مصر بتوافق أعضاء الجمعية العامة على اعتماد هذا القرار السنوي الهام والحيوي (A/71/L.13) مؤكدين كعهدنا دائما الدور المحوري للجمعية العامة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في دعم أفغانستان من أجل تحقيق مستقبل أكثر استقرارا وإشراقا. وفي ضوء تلازم المصالح ودواعي الاستقرار بين منطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط، فإن مصر تساند على الدوام الحكومة الأفغانية في حربها على الإرهاب، وجهودها الحثيثة من أجل بسط سيطرتها وسيادتها كاملة على أراضيها. كما ندعم سلطات أفغانستان في مساعيها السياسية والاجتماعية من أجل إحلال الأمن وتحقيق التنمية والرخاء لمجمل الشعب الأفغاني.

ونشدد على أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل خطرا على الاستقرار والأمن في أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى برمتها، وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية التنسيق الوثيق إقليميا ودوليا مع السلطات الأفغانية في إطار مكافحة الاتجار بالمخدرات التي لا يمكن فصلها عن جهود مكافحة الإرهاب لكون المخدرات أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة. ولا يفوتنا في هذا الصدد، الإشادة بجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى جانب المنظمات الإقليمية ذات الصلة في مساعدة أفغانستان على التصدي لهذه المعضلة التي تؤثر سلبا على جهود التنمية ومساعي إحلال السلام في منطقة آسيا الوسطى عموما.

يستشعر المجتمع الدولي دقات ناقوس الخطر بسبب التنامي المستمر لوجود تنظيم داعش داخل أفغانستان بل إن هذا التنظيم الإرهابي تمكن من تعزيز رقعته وقدراته شرقي البلد، إنه الورم السرطاني الذي ينبغي مكافحته ومحاربته واستئصاله أينما وجد، في إطار المنظومة الدولية لمكافحة الإرهاب. تؤكد مصر استعدادها المستدام لتدريب عناصر من الجيش والشرطة الأفغانيين، من خلال دورات متخصصة عالية المستوى، خاصة وأن مصر ليس لها مصلحة سوى تحقيق الأمن والاستقرار في شتى أرجاء أفغانستان عبر مساعدة قوات الأمن الوطنية في حربها ضد الجماعات الإرهابية، وبالتالي، نأمل في العمل على تكريس برامج التعاون الثلاثي في هذا المجال الحيوي، بحيث تقوم الأطراف المانحة بتوفير التمويل اللازم لتغطية تلك الدورات الأمنية المتخصصة.

ترحب مصر بالمبادرات الإقليمية في هذا السياق، وخاصة مقررات المؤتمرات الوزارية لمبادرة قلب آسيا وكذلك الجهود والترتيبات الإقليمية التي تقوم بها منظمة شنغهاي للتعاون،

فضلا عن النتائج الإيجابية للمؤتمر الوزاري الأوروبي بشأن أفغانستان الذي عقد الشهر الماضي في بروكسل، من أجل توطيد التعاون والتنسيق لمكافحة التهديدات الأمنية في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وبناء عليه نؤكد تلاحم مصالح منطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط، مما يجعلنا حريصين على مواصلة مساندة أفغانستان تحقيقا لأمن واستقرار منطقتينا وإقرارا للسلام فيهما.

في الختام، تتابع مصر عن كثب تطورات الأوضاع الأمنية والسياسية في أفغانستان إيمانا منها بوحدة الهدف المنشود، لتعزيز قدرة هذه الدولة التي عانت كثيرا على مدار عقود في التغلب على تحديات صعبة وصولا إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن والتنمية المستدامة في ربوع البلد.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): إن بنغلاديش تقدر الجهود المتواصلة التي تبذل لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في أفغانستان، وهو أمر يستحق الدعم المتواصل والحقيقي للمجتمع الدولي. وترحب بالتعهدات المنصوص عليها في الإطار الوطني الأفغاني للسلام والتنمية، وإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، كما تم الاتفاق على ذلك، في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان الذي عقد الشهر الماضي. ونعتقد أن تلك الوثائق المتعلقة بالسياسة الاستشرافية يمكن أن تساعد في زيادة تعزيز إقامة شراكة دولية من أجل تحقيق السلام والازدهار الدائم في أفغانستان.

رحب وفد بلدي بالبيان الذي أدلى به السفير الممثل والدائم لأفغانستان صباح اليوم، والذي أكد فيه من جديد التزام حكومته بالعمل من أجل عملية السلام والتنمية التي تقودها أفغانستان وبملكية أفغانية، مع التركيز على الأمن القومي، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة. وتشيد بنغلاديش بحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية على التزامها القوي بالمضي قدما ببرنامج الإصلاح السياسي، بما في ذلك من خلال إصلاح النظام الانتخابي، ومكافحة الفساد، وتعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين.

وتتشاطر بنغلاديش القلق إزاء التهديدات المستمرة التي يشكلها الإرهابيون والمتطرفون العنيفون التي تأخذ أشكالا مختلفة. ومن الأهمية بمكان أن تحرم الجماعات الإرهابية الدولية والمقاتلون الإرهابيين الأجانب، من فرص الحصول على موطئ قدم في أفغانستان، وبذلك يمارسون نفوذهم في دول الجوار.

ونشجع مختلف المبادرات الإقليمية والمحدودة الأطراف، بما في ذلك مجموعة التنسيق الرباعية، على العمل على وضع خطة مشتركة للتصدي بفعالية لتهديدات الإرهاب والتطرف العنيف الناشئة والسائدة في أفغانستان. ونكرر تأكيد الأهمية الحاسمة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبخاصة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات المراقبة والاستخبارات والتحقيق والمقاضاة.

وتحيط بنغلاديش علما بالتقدم المحرز في تعزيز التجنيد لصفوف قوات الأمن الوطنية الأفغانية ورفع كفاءتها وروحها المعنوية، وتعرب عن تقديرها لالتزام أفرادها بأداء مسؤولياتهم في مواجهة التحديات الرهيبة. ونرحب بالإسهامات المتعددة القطاعات لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تعزيز الأمن وإنفاذ القانون والقطاعات القضائية في البلد. ونرحب أيضا بالالتزامات المعلنة في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في وارسو بمواصلة تدريب قوات الأمن الأفغانية وتجهيزها وتمويلها وتحسين قدرتها العملياتية، ونؤكد أهمية الوفاء بتلك الالتزامات.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم تناسب التهديدات التي تواجه النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة وممارسات العنف، بما في ذلك من جانب الإرهابيين. ونحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم إلى أفغانستان في التصدي للتهديدات

التي تشكّلها الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات من مخلفات الحرب.

وبتوجيه من رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، ما تزال بنغلاديش تولي أولوية قصوى لتوسيع وتعزيز العلاقات مع جيراننا في منطقة جنوب آسيا. ونرى أنه ينبغي تعزيز الإمكانات الاستراتيجية لأن تكون أفغانستان مركزا للربط الإقليمي بدعم من جميع البلدان الإقليمية. فمن شأن ذلك أن يساعد على إحياء الروابط التاريخية في جميع أنحاء إقليمنا، فضلا عن إتاحة المزيد من فرص التنمية للكثافة السكانية البالغ قدرها بليوني نسمة في جنوب آسيا.

وترى بنغلاديش أنها شريك إنمائي محتمل لأفغانستان، وهي على استعداد لتشاطُر خبراتها الإنمائية في هذا الصدد. ونحن على استعداد لمساعدة أفغانستان في مجالات عديدة مثل تمكين المرأة والتعليم غير الرسمي والرعاية الصحية المجتمعية والمياه والصرف الصحي وتنمية الموارد البشرية وإصلاحات النظام القضائي، علاوة على البرامج الاجتماعية والإنسانية. وبنغلاديش على استعداد أيضا لوضع برامج تهدف إلى التدريب المخصص وبناء القدرات لصالح المهنيين والخبراء الأفغان المعنيين في مجالات مثل إصلاح القطاع المصرفي والمالي وإدارة الكوارث والإرشاد الزراعي وتنمية الشباب، مع التركيز على التعليم التقني والمهني. وعرضنا توفير التدريب لأفراد الشرطة الأفغانية من الجنسين، بما في ذلك في مجال حفظ السلام. ويواصل بلدانا حاليا العمل على وضع وتطوير الاتفاقات المؤسسية مثل المكتب المعني باستشارات السياسة الخارجية، والاتفاق التجاري، والتبادل الثقافي، وتيسير منح التأشيرات واتفاقات الخدمات الجوية. وتقدّم بنغلاديش بعض المنح الدراسية للطلاب الأفغان في مجال الطب ومجالات الدراسات العليا الأخرى.

وما فتئت منظمة بناء الموارد بين المجتمعات المحلية – وهي أكبر منظمة غير حكومية في بنغلاديش – تعمل في أفغانستان منذ عدة سنوات وهي تساهم الآن في الجهود الإنمائية هناك. ويعمل موظفوها في جميع المقاطعات الـ ٣٤ في أفغانستان في حين تواصل مكاتبها البالغ عددها ٣٨٩ مكتبا الوصول إلى الملايين من السكان الأفغان. وتساهم المنظمة أيضا في توفير التدريب لموظفي الخدمة المدنية الأفغانية في مختلف القطاعات الإنمائية، وتدعم حكومة بلدنا بنشاط مساهمة المنظمة في جهود التنمية والتعمير الأفغانية.

وبنغلاديش تشكر الوفد الألماني على تيسير العمل المتعلق بمشروع القرار A/71/L.13 بشأن الحالة في أفغانستان، ونؤكد مجددا تأييدنا له.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر ألمانيا على توجيه المفاوضات بشأن مشروع القرار A/71/L.13.

ومثلما كان عليه الحال منذ عدة سنوات، واصلت الجماعات الإرهابية أنشطتها التخريبية الإجرامية في أفغانستان طوال السنة الماضية. وتدين حكومة بلدي وشعبه بشدة مرتكبي الفظائع الوحشية التي وصلت حدا قصفت فيه المظاهرات السلمية والتجمعات الدينية في ٢٣ تموز/يوليه وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، وأسفرت عن سقوط مئات من القتلى والجرحى المدنيين. وإذ ترتكب هذه الجرائم، لا تألوا الجماعات الإرهابية التي تقودها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش والمرتبطين بها، جهدا لمنع البلد من العودة إلى حالته الطبيعية ومواصلة السير على طريق السلام والتنمية.

وما برحت حكومة بلدي تؤكد مجددا دعمها لأي عملية سلام يقودها الأفغان، وتسلّم بأهمية محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، وتعرب عن أسفها لحالة عدم اليقين التي لا تزال مستمرة في هذا الصدد. وندين في

الوقت نفسه أي تعاون مع حركة طالبان لأننا نعتقد أن من شأن ذلك أن يشجعها وغيرها من الجماعات الإرهابية الأخرى على سلوكها البغيض هذا، وسيثبت أنه ستكون لتعاون كهذا نتائج سلبية على الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان.

إن إيران قد حذرت وما زالت تحذِّر من ظهور داعش والجماعات المنتسبة إليه في أفغانستان. وقد شهدنا في ٢٣ تموز/يوليه الحادث الأشد فتكا الذي سجلته الأمم المتحدة في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١: الهجوم الإرهابي على مظاهرة نظمتها إثنية هزارة، وأعلن ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – مقاطعة خراسان (داعش – خراسان) مسؤوليته عن الحادث. وقد ظهر تنظيم داعش – خراسان وغيره من الجماعات الإرهابية والمتطرفة الأخرى، مثل الحركة الإسلامية لأوزبكستان والحركة الإسلامية لشمال وشرق تركستان، بوصفها جميعا تهديدا أمنيا ناشئا في أفغانستان.

ونؤيد حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية وهي في طليعة الكفاح ضد الإرهاب وبذل الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في البلد والحفاظ على وحدة الشعب في هذا الكفاح. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي العزم على دعمه لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية، نظرا لما لذلك من أهمية بالغة إن أردنا إنهاء مكافحة الإرهاب والتطرف بطريقة ناجحة، علاوة على التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية.

واليوم، كما كان عليه الحال في الماضي، فإن تعزيز تعاوننا الإقليمي مع أفغانستان يمثّل أولوية بالنسبة لحكومة بلدي بوصفه سبيلا رئيسيا نحو توطيد السلام والاستقرار الاقتصادي في المنطقة. وخلال العقد الماضي، أنفقت إيران ملايين عديدة من الدولارات وتعاونت مع خبراء لمساعدة أفغانستان على إنجاز مئات المشاريع، بدءا من الهياكل الأساسية إلى التدريب وبناء القدرات في مجال الموارد البشرية، ولا سيما من خلال تقديم مئات المنح الدراسية كل عام.

وفي أعقاب الاتفاق الثلاثي بين إيران وأفغانستان والهند لتطوير ميناء تشاباهار الإيراني، عُقدت الاجتماعات التنسيقية ذات الصلة على مستوى حكام المقاطعات الحدودية يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه لمناقشة مسألة الأمن والفرص التجارية الجديدة بما فيها الميناء. وزار نائب وزير الخارجية الأفغانية طهران في ٣ آب/أغسطس لإجراء مناقشات بشأن التجارة والهياكل الأساسية ووجود المواطنين الأفغان في إيران، في حين زار مستشار الأمن الوطني الأفغاني إيران في ٦ و ٧ آب/أغسطس لمناقشة أمن الحدود ومكافحة التطرف العنيف. وعُقد الاجتماع الخامس للجنة الاقتصادية المشتركة بين أفغانستان وإيران في ١٠ آب/أغسطس في طهران. وتلتزم إيران وأفغانستان أيضا بزيادة ربطهما بشبكات النقل، مع التركيز بشكل خاص على خطوط السكة الحديدية التي تربط بين خاف وهرات، ومشروع سكك حديدية آخر في فراه بطول ٧٨ ميلا، وجسر ثان على نهر هرمند.

ولا تزال المخدرات تمثّل تهديدا حقيقيا لهذه المنطقة ولأنحاء أخرى كثيرة من العالم. وهي مسألة خطيرة للغاية بالنسبة لحكومة بلدي والمجتمع الإيراني، مثلما هي بالنسبة للكثير من الحكومات والمجتمعات الأخرى. ولذلك نرى أنه ينبغي أن يأخذها المجتمع الدولي على محمل الجد وأن يتصدى لها بطريقة شاملة. ولا ريب أن أي زيادة في المخدرات تُعدُّ انعكاسا لتفشي انعدام الأمن والفقر. ومن الضروري تقديم الدعم والالتزام القوي من جانب الجهات المانحة الدولية والسلطات الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لردع آفة المخدرات بوصفها تحديا صحيا اجتماعيا، بل بوصفها مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة للجماعات المتطرفة والإرهابية.

تواصل إيران المشاركة في عمل اللجنة الثلاثية من أجل التخطيط لإعادة اللاجئين الأفغان بشكل طوعي وآمن وكريم وتدريجي لأوطانهم. ونحن نرحب بأي جهد للمساعدة في التغلب على العقبات الراهنة، بما في ذلك التحديات الرئيسية المتعلقة بإعادة الإدماج، التي يواجهها العائدون، وصياغة استراتيجية شاملة للعودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج. ويعتمد نجاح العودة الطوعية إلى الوطن، أولا وقبل كل شيء، على تلبية الاحتياجات المعقولة للاجئين العائدين في أفغانستان، ولذلك الغرض، من الضروري حشد المزيد من الدعم الدولي.

وفي الوقت نفسه، فإننا نواصل دعم مئات الآلاف من اللاجئين الأفغان في إيران، ونتيح لهم إمكانية التعلم والحصول على الخدمات الطبية. وسجلنا العام الماضي، ٠٠٠ ٣٨٦ طالب أفغاني في المدارس والجامعات، بغض النظر عن وضعهم القانوني. وفي مجالي الرعاية الصحية والخدمات الطبية، نواصل توفير الخدمات لمئات آلاف اللاجئين كل عام. وفي بعض المناطق، يتجاوز عدد اللاجئين الأفغان المستفيدين من هذه الخدمات، عدد الإيرانيين.

إن إيران تواصل دعمها الكامل لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة في أفغانستان، حيث أننا نعتقد بأن التوصل إلى أفغانستان سلمية وآمنة، سيسهم إلى حد بعيد في أمن حدودنا وأمن دولنا المجاورة. ونحن نؤيد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومختلف وكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى توفير مساعدات التنمية وإعادة الإعمار في أفغانستان من خلال شراكة حقيقية وملتزمة ومستدامة من جانب الأمم المتحدة مع أفغانستان، كما هو مبين في التقرير النهائي للجنة الاستعراض الثلاثية المعنية بالأمم المتحدة في أفغانستان. إننا بحاجة إلى الاستفادة من ولاية البعثة، ومساعيها الحميدة لتعزيز مؤسساتها وقدراتها الوطنية، في المجالات ذات الأولوية، بناء على طلب الحكومة.

السيد ساديكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، نود أن نعرب عن امتناننا لوفد ألمانيا على تيسير المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بأفغانستان (A/71/L.13). وبصفتنا من مقدمي مشروع القرار، تكرر كازاخستان التزامها الثابت بتعزيز السلام والأمن والتنمية في أفغانستان. ونعتقد أن هذا بدوره سيعزز الاستقرار في المنطقة، التي تشكل أفغانستان جزءا أصيلا وهاما للغاية منها.

ويقر وفد بلدي بالدور الهام للأمم المتحدة والجهات المعنية الإقليمية والدولية في الإسهام في المساعدة الدولية المقدمة إلى أفغانستان. وبالتالي، يشيد وفد بلدي بأنشطة البعثة، فضلا عن المنظمات الإقليمية، التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية السلمية، وسيادة القانون والحكم الرشيد في أفغانستان.

لقد أسهمت حكومة كازاخستان دائما في إحلال السلام وإعادة الإعمار وبناء القدرات في أفغانستان. وتعهدت بزيادة تعاونها مع الأطراف الفاعلة الأخرى ومع حكومة البلد في أعمال بناء الدولة، في إطار التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي. لذلك، فإننا نؤيد الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان، وإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، اللذين يسعيان إلى تحقيق الإصلاح الهيكلي وتشكيل حكومة فعالة تخضع للمساءلة، على النحو المتفق عليه في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، الذي عقد الشهر الماضي. ولدينا اقتناع عميق بأن الإمكانات الكبيرة لأفغانستان، سواء من حيث رأسمالها البشري أو مواردها الطبيعية، سيحول الدولة إلى بلد رئيسي في المنطقة. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع العالمي إلى دعم كل جهد لضمان استقرارها، حتى تكون قادرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي تعزيز الاقتصاد الأفغاني.

وتقودنا التهديدات التي تشكلها الجماعات المتطرفة في المنطقة، إلى أن نكون استباقيين فيما يخص دعم الحكومة

الأفغانية وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ونعتقد أن مكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الإرهاب، يمكن أن تكون فعالة ليس فقط من خلال تعزيز التعاون فيما بين وكالات إنفاذ القانون لدينا، ولكن أيضا من خلال توفير حوافز لتسويق المنتجات الزراعية غير خشخاش الأفيون في أفغانستان. ونؤيد عمل المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها، وندعو الدول الأعضاء إلى التعاون الوثيق في هذا الصدد.

وكانت كازاخستان من أوائل مؤيدي مبادرة طريق الحرير الجديدة لشبكة التوزيع الشمالية، والحزام الاقتصادي لطريق الحرير، التي يجري تنفيذهما في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى الذي يشرف عليه مصرف التنمية الآسيوي. ونحن مقتنعون بأنهما سيتيحان إمكانيات أكبر للمستثمرين الأجانب للوصول إلى أفغانستان، وسيوفران الظروف الخارجية المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي في أفغانستان.

وفي هذا الصدد، نرحب باستمرار التزام المجتمع الدولي بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وزيادة تحسين العلاقات والتفاعل بين أفغانستان وجيرانها. ونحن نؤيد عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. ونحن مقتنعون بأن التعاون الأوثق للمنظمات الإقليمية، سيسهم في تحقيق السلام والأمن والتنمية في أفغانستان.

وقد شرعنا، بالتعاون مع اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في شهر آب/أغسطس ٢٠١٦، في توفير الدعم في مجال السياسات وبناء القدرات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في أفغانستان. وعلى صعيد ثنائي، فإننا نقدم المساعدة الإنسانية والتقنية لأفغانستان، فضلا عن تقديم برنامج منح دراسية موسع لآلاف الطلبة الأفغان لدراسة الطب، والعلوم، والإدارة العامة والهندسة في الجامعات في كازاخستان.

وأخيرا، أؤكد من جديد دعم كازاخستان المستمر لأفغانستان في تصميمها على مواصلة السير على طريق تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية المستدامة.

السيد موسييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية سيدي، أن أشكركم على عقد هذه الجلسة العامة. كما نشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه، ووفد ألمانيا على تيسير المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بالحالة في أفغانستان (A/71/L.13)، الذي يسر أذربيجان المشاركة في تقديمه.

وتشيد أذربيجان بالجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومعالجة التحديات الأمنية المعقدة التي تواجه البلد. ومن المهم الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن، الأمر الذي يتطلب التزاما قويا من جانب كل من أفغانستان وشركائها الدوليين.

وستواصل أذربيجان دعم تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار السلمي والتنمية في أفغانستان من خلال التعاون الثنائي والنماذج الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف ذات الصلة. وشاركت أذربيجان في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، منذ بدايتها تقريبا، وزادت باستمرار مساهمتها العسكرية في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وتشمل جهودنا أيضا تقديم المساعدة إلى أفغانستان في مجالات الجيش والأمن والإجراءات المتعلقة بالألغام، وإنفاذ القانون والتعليم، من بين أمور أخرى، فضلا عن مواصلة تقديم التبرعات لبعثة الدعم الوطيد، من خلال توفير القوات والنقل المتعدد الوسائط والنقل العابر والتدريب والمعونة المالية.

وفي ٧ أيلول/سبتمبر، وافق رئيس أذربيجان على اتفاق بين حكومتي أذربيجان وأفغانستان بشأن المساعدة العسكرية. إن أذربيجان تشارك في المبادرات السياسية الإقليمية والدولية ذات الصلة الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، بما في ذلك عملية قلب آسيا – اسطنبول.

ونؤيد أيضا الجهود التي تبذلها أفغانستان من أجل الاندماج في الاقتصادين الإقليمي والعالمي وتنشيط التجارة مع جيرانها والبلدان الأخرى، من خلال زيادة الترابط الإقليمي.

وعززت أذربيجان التعاون الإقليمي على مر السنين، وأقامت بنجاح بنية تحتية عبر إقليمية بقدرات متعددة الجوانب، على المحورين الشرقي – الغربي والشمالي – الجنوبي. وسيساهم ميناء باكو التجاري البحري الدولي والسكك الحديدية باكو – تبليسي – كارس، وهما مشروعان على وشك الإنجاز وتشارك فيهما بلدان آسيا الوسطى لزيادة تطوير قدرات النقل والعبور، وبغية أن تستخدمهما أفغانستان والبلدان الأخرى في المنطقة.

إن رفاه أفغانستان وازدهارها، والنمو الاقتصادي والتعاون الإقليمي هي أمور مترابطة في ما بينها، وتعتمد على الحالة الأمنية في البلد وفي المنطقة. ويجب علينا أن نظهر العزم والإرادة القوية تجاه مواصلة التصدي للتحديات الأمنية المشتركة التي لا يزال البلد يواجهها، وتوطيد التعاون الإقليمي لتحقيق تلك الغاية. أمّا تعزيز أفغانستان للحوار والتعاون مع جيرانها القريبين وغيرهم من الشركاء الإقليميين بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك السلام والمصالحة والتحديات الأمنية الإقليمية والتنمية الاقتصادية والمساعدة الإنسانية، فهي أمور ضرورية لتحقيق مستقبل سلمي ومستقر للبلد والمنطقة بأسرها. واستمرار الالتزام بأفغانستان على الصعيدين الإقليمي والدولي وتقديم المساعدة إليها أمران أساسيان لتحقيق تطلعها نحو إحلال السلام والاستقرار والازدهار لأجل طويل.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم أذربيجان لسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية ووحدتها. ونتمنى لحكومة أفغانستان كل النجاح في جهودها الرامية إلى تحقيق مستقبل موحد وسلمي ومزدهر للبلد.

السيد بانايوتوف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للرئيس على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أن أشكر البعثة الدائمة لألمانيا على مجمل الجهود التي بذلتها، والتي توجت بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بالحالة في أفغانستان (A/71/L.13)، الذي شاركت بلغاريا في تقديمه. كما أشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير سايكال، وفريقه على اضطلاعهم بدور نشط من أجل تحقيق توافق الآراء بشأن القرار.

وتؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

إننا نكرر التشديد على المؤتمرين الدوليين المهمين اللذين انعقدا خلال عام ٢٠١٦: مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو خلال تموز/يوليه، ومؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر. لقد أعاد كلا المؤتمرين تأكيد التزامنا تجاه أفغانستان بعد عام ٢٠١٦، سواء من الناحية العسكرية أو السياسية أو عن طريق المساعدة الإنمائية. وبعث مؤتمر وارسو برسالة واضحة مفادها استمرار الحلفاء والشركاء التنفيذيين للناتو في دعمهم لتحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان لأجل طويل. ولا تزال بلغاريا ملتزمة بالجهود التي تبذلها منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، بما في ذلك من خلال المشاركة في بعثة الدعم الوطيد، بعد عام ٢٠١٦، بمستويات القوات والمواقع الحالية، فضلا عن المساهمات المالية المقدمة إلى الصندوق الاستئماني الخاص بالجيش الوطني الأفغاني للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

ولقد هيّأ مؤتمر بروكسل فرصة قيّمة أخرى لإعادة تأكيد التزامات الحكومة الأفغانية بتحقيق الإصلاح والاستقرار وتأييد الإطار الوطني للسلام والتنمية. وأعدنا التأكيد من جديد في بروكسل على دعمنا السياسي والمالي لإعادة تعمير أفغانستان، وتحقيق التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٢٠، بالمستويات الحالية أو القريبة منها، ويتوقف ذلك على وتيرة الإصلاحات في أفغانستان، وعلى الامتثال لمبدأ المساءلة المتبادلة. وسيكتسي الحفاظ على الوحدة داخل الحكومة الأفغانية أهمية حاسمة للاستقرار السياسي في البلد وللوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في بروكسل.

ولا تزال عملية السلام والمصالحة تمثل شرطا أساسيا رئيسيا من أجل بناء أفغانستان آمنة ومستقرة. ونرحب بالاتفاق الذي أبرم بين السلطات الأفغانية والحزب الإسلامي، ونأمل أن يشكل حافزا للجماعات الأخرى من أجل الانخراط في محادثات للسلام يقودها ويملكها الأفغان. والتعاون الإقليمي ضروري أيضا، لأنه لا يمكن تحقيق تقدم مستدام في عملية إعادة الإعمار والإصلاح ما لم تنخرط أفغانستان والأطراف الفاعلة الإقليمية في العمل بطريقة تتسم بالمصداقية لحل المشاكل القائمة وتطوير الروابط ذات المنافع المتبادلة.

إن بلغاريا تنظر في تعزيز مشاركتها في المبادرات الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية للصراعات والهجرة من أفغانستان. ونعتقد أنه ينبغي التصدي لهذا التحدي، من خلال تكثيف التعاون بشأن مراقبة تدفقات المهاجرين وإدارتها. وتعلّق بلغاريا أهمية كبرى على مبادرة ”الطريق المشترك للمضي قدما“ بشأن مسائل الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان للمضي قدما بمسائل الهجرة بين أفغانستان والاتحاد الأوروبي، وهي وثيقة سياسية هامة من شأنها أن تمهد الطريق لإيجاد حل لمشكلة الهجرة.

ولقد كانت بلغاريا شريكا منذ أمد بعيد لأفغانستان، وساهمت إسهاما كبيرا في ميادين الأمن والعدالة والتنمية. وفي إطار المساعدة الإنمائية الرسمية لبلغاريا، فإننا نواصل دعم أفغانستان بوصفها أحد البلدان الشريكة الرئيسية، بهدف زيادة القدرة الإدارية في أفغانستان، ومكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق تدريب أفراد الشرطة الأفغانية وحماية حقوق النساء والأطفال، وهي عناصر حاسمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في أفغانستان. وفي مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، أعلنت بلغاريا أنها تنظر في المشاريع الثنائية والالتزامات الجديدة لما بعد عام ٢٠١٦.وسوف نواصل دعم أفغانستان وشعبها بروح الشراكة نفسها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذه المسألة.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/71/L.13، المعنون ”الحالة في أفغانستان“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.13، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في تلك الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، إسرائيل، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، بلغاريا، البوسنة والهرسك، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، الدانمرك، سان مارينو، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النمسا، نيوزيلندا، اليابان، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.13. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماده؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.13 (القرار ٩/٧١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.